

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير



## الموضوع

# أهمية تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة في إتخاذ القرارات الإستثمارية

دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير  
تخصص: فحص محاسبي

الأستاذ المشرف:

الدكتور جوامع إسماعين

إعداد الطالبة:

حريز كنفزة

...../Master-GE / -AUDIT/2016	رقم التسجيل:
.....	تاريخ الإيداع

الموسم الجامعي: 2015-2016



# إهداء

- أهدى ثمرة هذا ✚
- إلى من أعطت دون مقابل ✚
- إلى من زرعت في نفسي العزيمة ✚
- إلى من ربنتي وعلمتني الأخلاق الفضلة ✚
- إلى التي طالما حلمت أن تبخر نجاحي في دراسي ✚
- والتي بفضل دعوتها التي وصلت مشواري ✚
- أمي الغالية في قلبي أطال الله في عمرها ✚
- إلى ما أنا عليه بفضل دعواته أيضا لي .....أبي ✚
- إلى زوجي وشريك حياتي على كل ما قدمه إلى عون و إهتمام ✚
- إلى إبنتي الغالية وروح قلبي "أريج" ✚
- إلى إخوتي، سيف الدين و نصر الدين و لندة و عبير . ✚
- إلى كل عائلة زوجي وكل عائلة ناجي وعلى رأسهما ✚
- والوالدين الكريمين حفظهما الله ✚
- وإلى أصدقائي ، أحلام و لمية و نسرين و سارة و سعاد و نجاة و نوال و هديل ✚
- و حياة و نورة و سلمى و علجية و كريمة ✚
- وإلى الكتاكيت الصغر سيف الدين و قصي و شاهين و إياد ✚
- وإلى كل من سهر وجاهد من أجل العلم ✚

# كلمة شكر

قال تعالى: "ولقد آتينا لقمان الحكمة أن اشكر الله ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد". الآية 12 من سورة لقمان.

وعملا بمضمون الآية الكريمة نتوجه بخالص شكرنا إلى الخالق عز وجل الذي وفقنا بعنايته لإنجاز هذا العمل ونحمده حمدا مباركا ونسأله التوفيق في القول والعمل وان يجعلنا ممن يسمعون فيعون وممن يعون فيعملون وممن يعملون فيقبل الله منهم فاللهم لك الحمد حتى ترضى عندنا الرضا إذا رضيت.

وان كان لأحد من عباده يستحق شكرنا وعرفاننا فمن دون شك هو الدكتور المشرف: "جوامع إسماعين".

الذي حملناه عبء هذه المذكرة فنشكره جزيل الشكر ونتقدم إليه بكل معاني التقدير والامتنان .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأساتذة الكرام بوسكار ربيعة ،العمري لأصيلة ؛وكل من أستاذ حاج عامر ؛وبوجان عادل ؛ و كل الأساتذة

وكما نرف عبارات الشكر والامتنان إلى "مؤسسة النسيج وتجهيز TIFIB بسكرة" الذين ساعدونا في توفير المعلومات الخاصة ببحثنا رغم الصعوبات التي تشكو منها المؤسسات الجزائرية.

ونشكر كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة أو ببسمة أنارت لنا عقولنا وكانت زادا في أوقات الشدة.

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا.

## ملخص الدراسة

### باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية التحليل جدول التغيرات الأموال الخاصة في إتخاذ القرارات الإستثمارية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي ؛وذلك من خلال إبراز أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة والمعلومات المتوفر فيه؛

لتحقيق هذه الأهداف تم إستعمال أسلوب الوصفي وأسلوب التحليلي في الجانب النظري والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة ؛كما تم إستعمال منهج الدراسة حالة في جانب التطبيقي وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ؛حيث يعالج الفصل الأول تعريف بجدول التغيرات الأموال الخاصة وما يتعلق به ؛أما الفصل الثاني فيعالج إتخاذ القرارات الإستثمارية وفيما يخص الفصل الثالث وهو دراسة حالة م وفيما يخص الفصل التطبيقي يتناول دراسة حالة مؤسسة TIFIB بسكرة وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بأن معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة ،بينما المعيار IAS1 الفقرة 86 جعل من هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية ،يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة من خلال الفترة،

### باللغة الاجنبية

#### **Résumé**

Cette étude visait à mettre en évidence l'importance de l'argent tableau change l'analyse pour prendre des décisions d'investissement à la lumière de l'adoption du système de comptabilité financière, et que en mettant en évidence l'importance de l'ordre du jour pour l'argent et de l'information disponible qui change;

Pour atteindre ces objectifs a été d'utiliser la méthode descriptive et de l'approche analytique pour le côté théorique et à la nature de l'étude, utiliser aussi l'étude des programmes le cas du côté de Applied a été l'étude ont été divisés en trois chapitres, où il aborde les premiers fonds privés chapitre défini de calendrier et des changements connexes; Chapitre la deuxième porte sur la prise de décisions d'investissement et en termes du chapitre III, une étude de l'institution de cas

En ce qui concerne les offres Chapitre appliquées au cas d'étude TIFIB Fondation Biskra Dans la dernière étude a révélé un ensemble de résultats que la plupart des institutions ont été fournis dans un tableau annexe montre le développement des fonds privés, alors que le IAS1 paragraphe élaboration des normes de ce document une unité indépendante au sein des états financiers, à travers laquelle l'analyse effectuée changements sur toutes les composantes de fonds privés par le biais de la période,

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	البسمة
	شكر وعرهان
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
	ملخص الدراسة
أ-د	المقدمة
24-2	<b>الفصل الأول: جدول تغيرات الأموال الخاصة</b>
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: ماهية جدول التغيرات الأموال الخاصة
3	. المطلب الأول: مفهوم جدول تغيرات الأموال الخاصة
5	المطلب الثاني: إعداد جدول تغير الأموال الخاصة
9	المطلب الثالث: أسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تغير حقوق الملكية والعوامل المؤثرة
10	المبحث الثاني: أهمية وأهداف جدول تغيرات الأموال الخاصة وعلاقته بالقوائم المالية
10	المطلب الأول: أهداف وأهمية من المعلومات المتعلقة بالأموال الخاصة
11	المطلب الثاني: مزايا وطريقة حساب جدول تغير الأموال الخاصة
12	المطلب الثالث: علاقة جدول تغيرات الأموال الخاصة بالقوائم المالية الأخرى
13	المبحث الثالث: عرض النسب المالية
13	المطلب الأول: مفهوم النسب المالية وأنواعها
21	المطلب الثاني: أهمية وأهداف النسب المالية والأطراف المستفيدة من تحليل النسب المالية
22	المطلب الثالث: نقاط الضعف النسب ومزايا تحليل بواسطة هذه النسب
24	خلاصة الفصل
45-26	<b>الفصل الثاني: اتخاذ القرارات الاستثمارية</b>
26	تمهيد

## فهرس المحتويات

27	المبحث الأول :مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات
27	المطلب الأول:عملية اتخاذ القرار ( مفهومه،وأهميته)
28	المطلب الثاني:مراحل عملية اتخاذ القرار
32	المطلب الثالث:مشاكل ومميزات عملية اتخاذ القرارات
33	المبحث الثاني:ماهية القرارات الاستثمارية
33	المطلب الاول:مفهوم الإستثمار ( أهدافه وأهميته)
35	المطلب الثاني:مفهوم القرار الاستثماري وأنواعه
37	المطلب الثالث: مبادئ وخطوات والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الاستثماري
41	المبحث الثالث: علاقة تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة بالقرارات الإستثمارية
42	المطلب الأول: القرارات الاستثمارية وعلاقتها بالمعلومات المتعلقة بجدول التغيرات الأموال الخاصة
43	المطلب الثاني:دور النسب المالية في اتخاذ القرار
44	المطلب الثالث: دور مؤشرات التوازن في اتخاذ القرار الاستثماري
45	خلاصة الفصل
77-47	<b>الفصل التطبيقي : دراسة ميدانية لمؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة(2010-2011)</b>
47	<b>تمهيد</b>
48	المبحث الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية SONITEX منذ نشأتها حتى تقسيمها .
48	المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة الأم SONITEX سابقا
49	المطلب الثاني : تعريف مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة محل الدراسة TIFIB
52	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة TIFIB
53	المبحث الثاني: تحليل جدول التغيرات الاموال الخاصة لمؤسسة TIFIB بسكرة
53	المطلب الأول:عرض القوائم المالية لمؤسسة TIFIB فرع بسكرة (2011/2010)
61	المطلب الثاني: تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة بواسطة النسب للمؤسسة TIFIB بسكرة

## فهرس المحتويات

---

77	خلاصة الفصل
80-79	الخاتمة
86-82	قائمة المراجع.
	قائمة الملاحق

---

## قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
4	جدول تغيرات الأموال الخاصة	الجدول رقم 01
53	جانب الاصول للميزانية لمؤسسة TIFIB (2011/2010)	الجدول رقم 02
55	جانب الخصوم للميزانية لمؤسسة TIFIB (2011/2010)	الجدول رقم 03
56	جدول حسابات النتائج لمؤسسة TIFIB لفترة (2011/2010)	الجدول رقم 04
57	التدفقات النقدية لمؤسسة TIFIB (2011/2010)	الجدول رقم 05
59	تغير الاموال الخاصة لمؤسسة TIFIB (2010)	الجدول رقم 06
60	تغيرات الاموال الخاصة لمؤسسة TIFIB (2011)	الجدول رقم 07
61	حساب نسبة الربحية	الجدول رقم 08
62	نسبة صافي الربح	الجدول رقم 09
62	حساب نسبة العائد على الاصول	الجدول رقم 10
63	حساب نسبة بيع الاصول	الجدول رقم 11
64	حساب مجمل الربح الاصول الملموسة	الجدول رقم 12
64	حساب نسبة صافي ربح راس المال	الجدول رقم 13
65	حساب نسبة صافي ربح راس المال العادي	الجدول رقم 14
66	معدل العائد على الاستثمار	الجدول رقم 15
67	حساب مردودية	الجدول رقم 16
68	حساب مردودية النشاط	الجدول رقم 17

## قائمة الجداول والأشكال

69	حساب نسبة المردودية المالية	الجدول رقم 18
69	حساب نسبة المديونية	الجدول رقم 19
70	حساب نسبة العائد على حقوق الملكية	الجدول رقم 20
71	حساب نسبة الدين الى حقوق الملكية	الجدول رقم 21
72	حساب نسبة معدل دوران الاموال الخاصة	الجدول رقم 22
74	حساب مؤشر النشاط التشغيلي	الجدول رقم 23
74	حساب نسبة التدفق النقدي التشغيلي	الجدول رقم 24
75	حساب نسبة الاستقلالية المالية	الجدول رقم 25

## قائمة الجداول والأشكال

رقم الصفحة	الشكل	رقم الشكل
8	المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات أموال الخاصة	الشكل رقم 01
31	مراحل اتخاذ القرار	الشكل رقم 02
52	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	الشكل رقم 03

مقدمة

## مقدمة عامة

إن أكبر حجم المؤسسات وتعددتها، وانفصال الإدارة عن الملكية، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة، بنشاط المؤسسات أثرت على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية (قوائم المالية) التي تقوم الإدارة بإعدادها والتي أصبحت من متطلبات إنجازها وقياسها، وشفافيتها والإفصاح الملائم، والعاكس للوضع المالي الفعلية للمؤسسة فان جدول تغيرات الأموال الخاصة يعتبر مخرج من مخرجات النظام المحاسبي حتى يكون له صفة الشمولية والحياد وغير متحيز لفئة معينة، على حساب الفئات الأخرى

يتطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل لهذا الجدول بغرض تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة

وهو ما يقضي بان تتكيف وتتطور الأنظمة المحاسبية، كمصدر أساسي للمعلومات الاقتصادية والإدارية، بما يتماشى مع هذا السياق الجديد، وما يترتب عنه آثار ورهانات على مستويات التحليل المالي، ونشر البيانات المالية الكافية من حيث الحجم والملائمة ومن حيث الجودة لاحتياجات المتدخلين في أسواق رؤوس الأموال، وذلك بتوفر بعدين أساسيين فيها:

التغير عن المضامين الاقتصادية للعمليات التي تقوم بها المنشآت، وبتوجيهها بالدرجة الأولى للمستثمرين في الأسواق المالية، بما يسمح لهم بفهم وتحليل واستغلال لهذه المعلومات لاتخاذ قراراتهم في مجالات الاستثمار والتوظيف القابلية العالية للمقارنة بين البيانات المالية للمنشآت بما يسمح بإجراء تحليلا مقارنة بين نتائجها ووضعيتها المالية وحركات أموالها.

كما تعتبر وظيفة اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في أي منشأة بل يمكن القول أن الإدارة التي لا تمارس اتخاذ القرار في منهجها اليومي لا يمكن ان تستند لها صفة الإدارة .

لكن هذه الأخيرة بالرغم من بساطة الكلمة، إلا أنها عملية صعبة ومعقدة في الواقع، ويحتاج متخذ القرار إلى المرور بعدة مراحل، وكذلك جمع مجموعة من المعلومات من مصادر مختلفة، ليتمكن في الأخير من اتخاذ القرار، وهذا ما جعلنا نطرح السؤال التالي:

### • الإشكالية:

وتماشيا مع كل ما ذكر يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية لدراستنا هذه كالآتي:

✓ ما أهمية تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ؟

## مقدمة عامة

وهذه الإشكالية بدورها تتفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1. ماهو جدول تغيرات الأموال الخاصة ؟
2. ما هي المعلومات المتوفرة في هذا الجدول ؟
3. ماهي القرارات الاستثمارية ؟
4. ما أهمية اتخاذ القرارات ؟

### • الفرضيات

لتسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية

1. يمثل جدول تغيرات الأموال الخاصة كل ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع وتمثلة برأسماله ومسحوباته الشخصية والإضافات لرأس المال وصافي الربح أو خسارة محققة في قائمة الدخل.
2. المعلومات المتوفرة في هذا الجدول الاحتياطات والنتيجة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، إعادة الفارق التقييم، ورأس المال الشركة
3. يعتبر قرار الاستثمار هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد بين البديلين أو أكثر
4. يعكس القرار الاستثماري على ضرورة المؤسسة من خلال التأثير على المحيط الاقتصادي والمالي

### • منهجية البحث

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات، تعتمد في دراستنا هذه على أسلوب الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث مع اعتماد على أسلوب التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها، واستخلاص النتائج منها، هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فسوف نحاول الاعتماد على الأسلوبين السابقين من اجل دراسة حالة مؤسسة النسيج والتجهيز TIFIB بسكرة التي تعالج فيها الجدول تغير الأموال الخاصة في اتخاذ القرارات الاستثمارية

### • أهداف البحث

يسعى هذا العمل إلى بلوغ مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

✓ محاولة إبراز مدى مساهمة التحليل في اتخاذ القرارات الاستثمارية

## مقدمة عامة

- ✓ محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بجدول تغيرات الأموال الخاصة
- ✓ التأكد من صحة الدراسات النظرية من خلال دراسة حالة لمؤسسة، ومعرفة دور التحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة في اتخاذ القرارات الاستثمارية

### • أهمية البحث

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسة الاقتصادية، عن طريق تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة باعتباره قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسات، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات في نقاط قوة وضعف المؤسسات، من اجل سلامة الوضع المالي، من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عوناً لها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية.

### • مبررات اختيار الموضوع

- ✓ أسباب موضوعية تتعلق بالموضوع ذاته وهي :
- ✓ محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلى المكتبة الجامعية
- ✓ نظر لأهمية الموضوع في الحياة المهنية وضرورة معرفته والإلمام به
- ✓ ارتباط الموضوع في مجال التخصص

### • حدود الدراسة

تم الدراسة خلال الفترة الزمنية 2010-2011

### • صعوبة البحث

نشير إلى انه من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قد صادفتنا بعض الصعوبات، ونذكر مايلي:

- ✓ قلة المراجع والبحوث الجامعية في مجال التحليل المالي للقوائم المالية، وخاصة ما يخص جدول تغيرات الأموال الخاصة والذي هو أصل دراستنا
- ✓ صعوبة إيجاد مؤسسات الأجراء الدراسة التطبيقية
- ✓ صعوبة الحصول على القوائم المالية للشركات وعدم تعاون أصحاب الشركات بتقديم المعلومات والبيانات للباحث

## مقدمة عامة

### • الدراسات السابقة

نشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما اجري من بحوث ورسائل ماجستير، أطروحة دكتوراه، على مستوى بعض الكليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة لموضوع تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، لكن هذا لم يمنع من وجود دراسات نذكر منها مايلي:

✓ دراسة شناي عبد الكريم، 2008-2009، في رسالته المعنونة " تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة " دراسة مدى صلاحية القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري منذ 1975 وهل اصبح من الضروري تكييفها وفق المعايير الدولية واسقط الدراسة على مطاحن الجنوب الكبرى.

### النتائج المتوصل إليها:

- المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يستجيب للاحتياجات المرتقبة منه نظرا للمستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر على الصعيد الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي، والتي كان لها أثر بالغ على واقع المؤسسة الجزائرية ومحيطها الذي تعمل فيه، ولذلك أصبح إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر أمر حتمي.
- تعمل المعايير المحاسبية الدولية على خدمة المستثمرين، وإعطاء نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة تسمح لها باتخاذ القرارات، إذ أنها مستمدة من نموذج التوحيد الأنجلوسكسوني.
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق معها، والذي يأخذ بعين الاعتبار جزءا كبيرا منها فيما يتعلق بالإطار التصوري، المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية.
- إن تطبيق المعايير المحاسبية يسمح للمؤسسات الجزائرية بالدخول إلى الأسواق المالية الدولية، والتي من بين شروطها تطبيق المعايير الدولية، وذلك ما يمكنها من إدراج أسهمها في الأسواق المالية الدولية والبحث عن موارد مالية جديدة.
- ينعكس تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، بشكل أساسي على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، خاصة المؤسسات. النظام الجبائي وممارسة وتعليم المحاسبة، من خلال التغيير الجذري للثقافة والممارسة المحاسبيتين.

## مقدمة عامة

✓ دراسة اليمين السعادة، (2008-2009) " عاجت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة " استخدام التحليل

المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها " ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة

الماجستير، جامعة باتنة، " من النتائج المتوصل إليها أن التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي

للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي

للمؤسسة والأداء الكلي لها الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية

لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

✓ لزعر محمد سامي، (2011-2012)، عاج في رسالته المعنونة " التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام

المحاسبي المالي " دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، ومن ضمن

النتائج التي توصل إليها:

— تهدف المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين على اتخاذ القرارات

الاستثمارية في الأسواق المالية العالمية

— إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي يخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل

من تطبيق تقنيات التحليل المالي

— تهدف قائمة التدفقات الخزينة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية معلومات حول مدى قدرة المؤسسة

وتوليد السيولة النقدية .

# الفصل الأول:

## جدول تغيرات الأموال الخاصة

تقوم أي مؤسسة بإعداد مجموعة من القوائم المالية على فترات زمنية مختلفة تعكس صورة الوضع المالي للمؤسسة خلال الفترة التي تغطيها، وفي هذا الفصل نتطرق إلى معرفة جدول تغيرات الأموال الخاصة والذي يعد آخر جدول أساسي من الجداول الختامية المنصوص عليها في القوائم المالية، ويمتلك خاصية تميزه عن باقي القوائم المالية في مونه يهتم بدراسة عنصر واحد فقط إلا وهو حقوق الملكية، ولتحليل هذا الجدول يرجع لاستخدام النسب المالية كدلائل تشير إلى قوة وسلامة المركز المالي في المؤسسة. ولنجاح عملية التحليل يتوقف على اختيار مجموعة من النسب التي تتلاءم مع أهداف التحليل وسوف نتطرق إليها في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية جدول التغيرات الأموال الخاصة

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب جدول منفرد لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره ولقد تم إصدار هذا الجدول لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997

المطلب الاول: مفهوم جدول تغيرات الأموال الخاصة

1- تعريف جدول تغيرات الأموال الخاصة

- 1-1 يشكل جدول الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي تأثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية. ويقدم جدول تغيرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال.<sup>1</sup>
- 2-1 يمثل جدول تغيرات الأموال الخاصة كل ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع ومتمثلة برأسماله ومسحوباته الشخصية والإضافات لرأس المال وصافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة الدخل.<sup>2</sup>
- 3-1 ويعرفه آخرون باختصار على انه قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقص الذي طرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة.
- 4-1 إن التغير في حقوق الملكية هو حلقة الربط بين الدخل وقائمة المركز المالي وتشمل قائمة التغير في حقوق الملكية على تيارين أساسيين هما:  
الإستثمارات الإضافية المقدمة منهم بصفتهم ملاكاً للمشروع، وقد تتم بصورة نقدية أو عينية.  
التوزيعات على أصحاب رأس المال وقد تتم بصورة توزيعات أرباح محتجزة أو استرداد لرأس المال.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 46191 الصادر في 2009/03/25 والمتضمن قرار المؤرخ في رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة

2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرفها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد تسييرها

<sup>2</sup> رضوان حلوة، وآخرون، أسس المحاسبة المالية، (عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004)، ص 126

<sup>3</sup> احمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، نظام المعلومات الخدمة لمتخذي القرارات، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2004)، ص 59

2- معلومات الواجب توفرها في جدول الأموال الخاصة

خلال الدورة المحاسبية يمكننا عرض وذكر أهم العناصر التي يتضمنها جدول الأموال الخاصة على النحو التالي:<sup>1</sup>

- النتيجة الصافية
- حركة رأس المال
- مكافآت رأس المال
- نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال
- تغيرات في الطرق المحاسبية أو تصحيح أخطائها لها الأثر المباشر على رأس المال.

3- الشكل القانوني لجدول تغير الأموال الخاصة:

لقد وقع المشرع الجزائري نماذج للقوائم المالية يجب التقيد بها، بما ان جدول تغيرات الأموال الخاصة قائمة مالية فانه يوجد لها شكل قانوني وهو كالتالي:

الجدول رقم (1-1): جدول تغيرات الأموال الخاصة

ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
رصيد في 31 ديسمبر N-2					
-تغير الطريقة المحاسبية -تصحيح الأخطاء الهامة -إعادة تقييم التثبيتات -الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في حساب النتائج -تخصص المدفوعة -زيادة رأس المال -صافي نتيجة السنة المالية					

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص 26

						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						-تغير الطريقة المحاسبية -تصحيح الأخطاء الهامة -إعادة تقييم التثبيتات -الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في -حساب النتائج -تخصيص المدفوعة -زيادة رأس المال -صافي نتيجة السنة المالية
						رصيد في N/12/31

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 46/19 الصادر في 25/03/2009، ص 37

### المطلب الثاني : إعداد جدول تغير الأموال الخاصة

من اجل إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكد على نقطتين أساسيتين هما:

#### 1- تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:<sup>1</sup>

- **رأسمال المؤسسة:** وجود مفهومين لرأس المال هما مفهوم المالي لرأس المال والمفهوم المادي لرأس المال وتتبع معظم منشآت المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية، بموجب هذا المفهوم المالي لرأس المال فان الرأس المال يمثل صافي الأصول أو الحقوق الملكية في المنشأة، أما بموجب المفهوم المالي لرأس المال مثل (الطاقة التشغيلية) فان رأس المال يعتبر بمثابة الإنتاجية للمنشأة المتمثلة بموحدات الإنتاجية اليومية أو ساعات تشغيل الآلات.<sup>2</sup>
- **علاوة الإصدار:** علاوة الإصدار هي عبارة عن القيمة الإضافية التي تضاف على القيمة الاسمية للسهم أو الحصة، أي المقابل المالي لقيمة السهم / الحصة العادلة، وعلاوة الإصدار تتقضاها الشركة عند زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم / حصص الجديدة أو تغطية الأسهم غير المكتتب بها من قبل المساهمين أو

<sup>1</sup> القرار العدد 19، مرجع سابق، المادتين رقم 138-2-138-3 ص 21

<sup>2</sup> <http://www.anawi.infro/wp-content/uploads/2010/09/%B9> 5/4/2016

الغير، وتحقق للشركة وللمساهمين فوائد غير مباشرة غير زيادة حقوق المساهمين التي تمكن الشركة من الارتكاز على قاعدة مالية صلبة، تضاف إلى الاحتياطات للتوسيع في أعمالها وزيادة عوائدها الأمر الذي ينعكس إيجابيا على السهم والمساهم بالإضافة إلى تقوية المركز المالي للشركة بواسطة زيادة حقوق الملكية يتيح مما للشركة زيادة توزيع الأرباح للمساهمين مستقبلا.<sup>1</sup>

— **فارق إعادة التقييم:** هو إرتفاع القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه، فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس الأموال الخاصة

— **فارق التقييم:** إذا تمت إعادة التقييم تثبيت عيني عن طريق تطبيق مؤشر محدد بالنسبة إلى التكلفة التعويضية الصافية من الاهتلاكات في تاريخ إعادة التقييم يصحح بالتناسب مع القيمة الإجمالية المحاسبية لأصل، بحيث تكون القيمة المحاسبية لهذا الأصل عقب إعادة التقييم مساوية.<sup>2</sup>

— **الأرباح المحتجزة:** تمثل الأرباح المحتجزة أرباحا حققتها الشركة من عملياتها أثناء مزاولتها نشاطها، ولم تقم الشركة بذلك، وتمثل هذه الأرباح المحتجزة رأسمالا مكتسبا، تميزها لها عن رأس المال المدفوع.

وتمثل إجمالي الأرباح المتراكمة منذ تأسيس المنشأة مطروحا منها التوزيعات للمساهمين وتعتبر كذلك الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الإجمالية بعد اقتطاع الضريبة منها.<sup>3</sup>

— **الاحتياطات والنتيجة:** الاحتياطات هي عبارة عن مبالغ تحجز من أرباح المنشأة لمقابلة خسائر متوقعة كالاحتياطات الخاصة بالديون المشكوك فيها والضرائب..... الخ وهي عبارة عن جزء من الأرباح يجنب دوريا ويخصص من اجل غرض معين وذلك مثل الاحتياطي القانوني واحتياطي التعديلات والمباني..... الخ.

أما النتيجة هي حساب 12 نتيجة السنة المالية في نهاية كل سنة أرصدة حسابات الأعباء (المدينة) وأرصدة حسابات الإيرادات (الدائنة) المتعلقة بتلك السنة المالية، تكون نتيجة السنة المالية ربحا إذا كانت الإيرادات أكبر من الأعباء ويسجل في الجانب الدائن (ح/ 120 نتيجة السنة المالية ربح)

<sup>1</sup> <http://www.anawi.infro/wp-content/uploads/2010/09/%B9> 5/4/2016

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص 11

<sup>3</sup> <http://etudiantdz.net/vb/t19866.html> 15/13/2016

2- تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:<sup>1</sup>

### 2-1- التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة:

تقوم المؤسسة في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات، المحاسبية، وفقاً لنظام المحاسبي المالي فإن تغيرات الطرق المحاسبية تخص تغيرات المبادئ، والأسس، والاتفاقيات، والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية، ولا يعتمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضاً في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية. ويتم تعديل أرصدة حسابات الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية.

### 2-2- مكاسب وخسائر إعادة تقييم الثببتات<sup>2</sup>

الخطوة الثانية لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم الثببتات التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم)، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج

### 2-3- النتيجة الصافية

الخطوة الثالثة في بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج، وتكون موجبة إذا كان صافي الربح وسالبة إذا كانت خسارة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، (رسالة ماجستير منشورة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012)، ص 31

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 61

<sup>3</sup> لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص، ص: 61، 62.

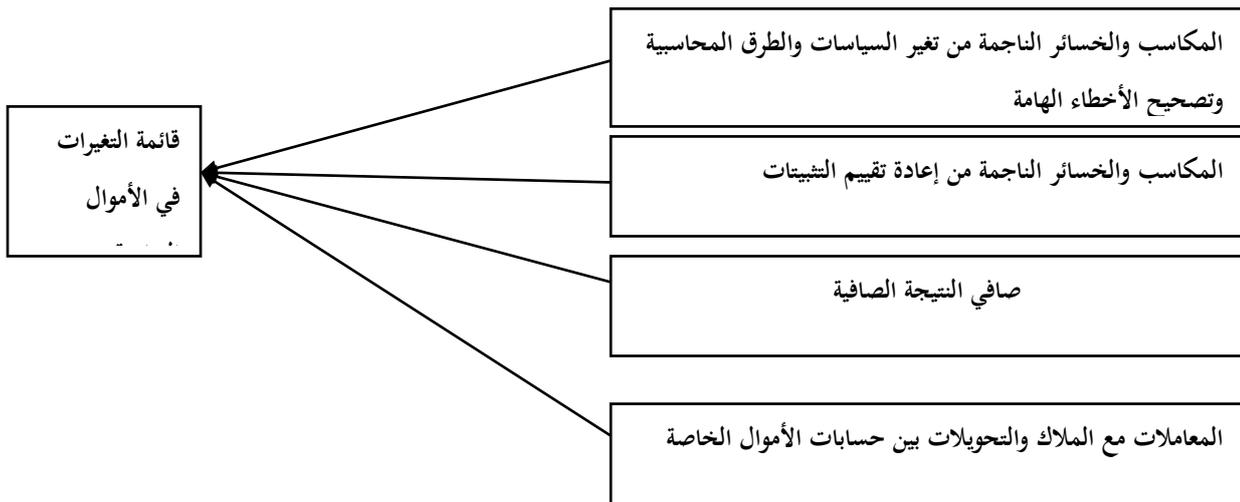
2-4- المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة

وتشمل مايلي:

- **زيادة رأس المال:** من خلال إصدار أسهم جديدة وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال وقد تكون الزيادة بعلاوة إصدار فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما القيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة الإصدار)
- **الحصص المدفوعة:** وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج
- **الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج.**

يعرض الشكل التوضيحي التالي المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة:

الشكل رقم (1-1): المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات أموال الخاصة



المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، (رسالة ماجستير منشورة، تخصص الإدارة

المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012) ص 62

المطلب الثالث: أسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تغير حقوق الملكية والعوامل المؤثرة

### 1- الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تغير في حقوق الملكية

- وجود صافي دخل أو صافي خسارة
- وجود معاملات مع أصحاب رأس المال بصفة ملاكا وفيما يتعلق بعناصر الدخل الشامل فقد سبق توضيحها، أما المعاملات مع أصحاب رأس المال فتنقسم إلى نوعين هما:

#### 1-1 إستثمارات على أصحاب رأس المال

هي الزيادة في الإستثمارات الناتجة عن تحويل ملكية الأصول أو تقديم خدمات مقابل الحصول على حقوق الملكية، أي أنها معاملات في اتجاه واحد بين الوحدة المحاسبية غير مطلوب إعطاء مقابل نظير هذه الإستثمارات.

#### 2-1 التوزيعات على أصحاب رأس المال

وهي تعد جوهرها إستثمار سالب تتمثل في تحويل ملكية الأصول إلى أصحاب حقوق الملكية أو تحمل بعض الالتزامات مقابل تخفيض مماثل في حقوق ملكيتهم وهذه التوزيعات تعتبر أيضا في اتجاه واحد بمعنى أنها غير تبادلية تميزا لها عن معاملات التبادلية الأخرى التي تقع بين الوحدة المحاسبية والغير<sup>1</sup>.

### 2- العوامل المؤثرة في قائمة تغيرات الأموال الخاصة

تبين قائمة تغير الأموال الخاصة التغيرات في رصيد هذه الأموال والتي تتأثر بالعناصر التالية:<sup>2</sup>

#### 1-2 صافي الربح والخسارة

ويؤدي صافي الربح إلى الزيادة في رصيد الأموال الخاصة بعكس صافي الخسارة التي تنقص من رصيد الأموال الخاصة.

#### 2-2 التوزيعات

تؤدي التوزيعات سواء توزيعات أسهم أو التوزيعات النقدية إلى تخفيض رصيد الأموال الخاصة.

<sup>1</sup> محمود محمد سمير المصري، مرجع سابق، ص 20

<sup>2</sup> كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2001)، ص 85

3-2 التعديلات

تؤدي التعديلات سواء تعديلات أسهم أو التعديلات النقدية إلى تخفيض رصيد الأموال الخاصة.

المبحث الثاني: أهمية وأهداف جدول تغيرات الأموال الخاصة وعلاقته بالقوائم المالية

وسوف يتم دراسة هذا المبحث بعرض أهمية وأهداف جدول تغيرات الأموال الخاصة وكيفية حسابه والمميزات التي يتضمنها وفي الأخير تطرقنا إلى علاقة هذا الجدول بالقوائم المالية الأخرى

المطلب الأول: أهداف وأهمية من المعلومات المتعلقة بالأموال الخاصة

1- الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة

- تحديد مجموع النتائج عن الأنشطة المؤسسة خلال الفترة
- تغير الأموال الخاصة بين تاريخي الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة .
- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي :
- تغيرات رأس المال الاجتماعي المحور:
  - زيادة الرأسمال النقدي المتتالي عن إصدار السهم
  - تحويل الالتزامات الأسهم
- علاوات الإصدار الإدماج والمساهمات
- علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأس المال النقدي، أو عن تحويل التزامات
- المعيار ( المعيار 32 IAS الفقرة 37) يبين بان تكاليف التعاقد الخاصة بالأموال الخاصة، يجب إنقاصها من الأموال الخاصة، يجب إنقاصها من الأموال الخاصة إذا كانت هذه المصروفات مرتبطة مباشرة بالتعاقد وإذا كان بالإمكان تفاديها بدون هذا التعاقد هذه المصروفات تحمل لعلاوة الإصدار، بينما تكاليف التعاقد تحمل على الأموال الخاصة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفقا معايير محاسبية الدولية، (رسالة ماجستير منشورة، تخصص المحاسبة، كلية العلوم

كما موضح في شكل السابق لجدول تغيرات الأموال الخاصة.

## 2- أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة

تتبع أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج ممثلاً في صورة الأرباح أو الخسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من التغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: مزايا وطريقة حساب جدول تغير الأموال الخاصة

### 1- مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تحقيق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية:

- أ- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفضيلات أخرى عنها
- ب- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة
- ج- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الإستثمارات المتاحة للبيع.<sup>2</sup>

### 2- طريقة حساب جدول تغير الأموال الخاصة

يتم الوصول إلى تحديد التغير في حقوق المساهمين وذلك كمايلي:

- يتم المبدأ بالأرصدة الافتتاحية في بداية السنة بالنسبة لرأس المال الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، الاحتياطي الخاص وأي احتياطات أخرى، والأرباح المحتجزة في بداية السنة.
- يضاف ( أو يخصم ) منه زيادة (أو تخفيض) رأس المال.
- تخضع أي استخدامات للاحتياطات.
- يضاف الربح العام.

<sup>1</sup> احمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص 61

<sup>2</sup> خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS & IAS, 2007، (عمان، الأردن، ط 2008، 1)، ص 126

- يوزع صافي الربح المقابل للتوزيع على الاحتياطات، والأرباح على المساهمين ومكافئة أعضاء مجلس الإدارة.
- تحصل بإجراء عملية الإضافة (أو الخصم) على أرصدة حقوق المساهمين في نهاية السنة التالية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: علاقة جدول تغيرات الأموال الخاصة بالقوائم المالية الأخرى

القوائم المالية تتخذ أشكال مختلفة، وتتعلق بموضوعات عديدة، فقد تكون معلومات مالية ومعلومات غير مالية، بالإضافة إلى التنبؤات المالية ذات صلة بالمؤسسة

الهدف من القوائم المالية هو توفير المعلومات عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الحالة المالية للمؤسسة التي تعتبر مفيدة لفئة واسعة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية

#### ● علاقة جدول تغيرات الأموال الخاصة بالميزانية:

فبنسبة إلى الاحتياطات يشمل هذا البند كل الاحتياطات أخرى التي يتم تكوينها بهدف دعم المركز المالي ، فهنا تظهر الاحتياطات في الميزانية، على ان توضع هذه الاحتياطات في جدول تغيرات الأموال الخاصة لان الاحتياطات جزء من الأموال الخاصة والأموال الدائمة التي تكون في ميزانية والتي تضمن الأموال الخاصة ( رأس مال الشركة، فرق إعادة التقييم ) كذلك يكون في جدول الأموال تغيرات الأموال الخاصة

● علاقة جدول النتائج بالجدول تغيرات الأموال الخاصة: يترتب في جدول النتائج الأعباء حسب الوظيفة وكذلك، يحتوي على أرصدة السنة المالية السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية يتضمن العناصر المتعلقة بالأداء وهذا ما يوضحه جدول تغيرات الأموال الخاصة

وكذلك الأرباح والمبيعات والضرائب تربط بين جدول الأموال الخاصة وجدول حسابات النتائج

● علاقة جدول تدفقات النقدية بجدول الأموال الخاصة وتمثل في العناصر المكونة لتدفقات النقدية من أنشطة التمويل كما يلي:

— التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم تتمثل في التغير في حساب رأس المال، بالإضافة إلى التغير في حساب العلاوات المرتبطة رأس المال

— الحصص والتوزيعات التي تم القيام بها، وتمثل في حساب نتيجة السنة المالية مطروحا منها التغير في الاحتياطات

● ان العلاقة بين جدول تغيرات الأموال الخاصة وبالميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية مبنية على أساس مبدأ الترابط، كما انه مكمل لبعضها البعض، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها ان

<sup>1</sup> لزر محمد سامي، مرجع سابق، ص 64

تلي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وكذلك لا تستطيع ان تعكس صورة واضحة عن حالة المنشأة بمفردها، والمستخدم يحتاج لجميع هذه القوائم لتشكيل صورة واضحة عن المنشأة.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: عرض النسب المالية

إن تحليل المالي عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية (جدول تغير الأموال الخاصة وباقي القوائم) إلى كم اقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار. وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل ومن هنا نتطرق إلى النسب المالية

### المطلب الاول: مفهوم النسب المالية وأنواعها

#### 1- مفهوم النسب المالية

فالنسبة المالية هي العلاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة إلا إذا قورن بنسبة أخرى ماثلة، وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الوقف فمثلاً: معدل دوران الأصول، يساوي المبيعات / الأصول فهذا المعدل عبارة عن علاقة بين رقمين هما: المبيعات والأصول ويفيد هذا الرقم كمؤشر يبين في المتوسط عدد المرات التي استخدمت فيها الأصول في عمليات الشركة، فكلما كان هذا المعدل مرتفعاً، كلما دل على كفاءة في إدارة الأصول، (مع ثبات الظروف الأخرى) أي ان النسبة أو المعدل تقيس العلاقة الكمية بين قيمتين، وبذلك يمكن الحكم على الموقف موقع البحث وهذا ما توفره النسب المالية.<sup>2</sup>

كما تعرف النسب المالية بأنها علاقة Relationship تربط بين بندين أو أكثر من بنو القوائم المالية. وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين، فحافة مجمل الربح مثلا Gross,profit Margir تمثل العلاقة بين بندين يتواجد كل منهما على قائمة

<sup>1</sup> منصورى الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية، وأبعاد الإفصاح والشفافية، (مداخلة ضمن أعمال المنتدى الدولي حول " النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير الدولية المحاسبية (IAS-IFR) والمعايير الدولية للمراجعة (IAS) المنعقد في فترة 13-14 ديسمبر، 2011، جامعة سعد دحلب، البلدة)، ص 30

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الإستثمارية، (كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2008)، ص، ص: 79، 80.

الدخل وهذا البنودان هما: مجمل الربح، صافي المبيعات، في حين يمثل العائد على الأصول ROA العلاقة بين بندين احدهما يظهر بقائمة الدخل وهو ربح التشغيل، في حين يظهر الآخر وهو جملة الموجودات بالميزانية.<sup>1</sup>

ونستنتج من التعريفين السابقين مايلي:

النسب المالية بأنها عبارة عن علاقة بين بسط ومقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية، شرط ان تكون العلاقة معبرة عن الجزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له.

### 2. أنواع النسب المالية

#### 1-2 نسبة الربحية:

هي مجموعة من النسب تستخدم كمؤشرات لقياس كفاءة وقدرة المنشأة في تحقيق وتوليد الأرباح من جميع التشغيلية، وهي عدة نسب كالتالي:

#### 1-1-2 نسبة هامش الربح

الأرباح هي مقياس كفاءة السياسات الإستثمارية للشركة التشغيلية التحويلية وهي بهذا تعكس الأداء الكلي للشركة وتقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه المنشأة ومدى كفاءتها وقدرتها في ظل مستوى محدد من المبيعات والإيرادات بعد تغطية كافة المصروفات التشغيلية وهي تختلف حسب السياسات الاقتصادية في ظل الاحتكار أو المنافسة الحرة، ولكن المتعارف عليه يعادل 10% لان النسبة المثوية من صافي المبيعات للربح التشغيلي وكلما ارتفعت دل ذلك على كفاءة المنشأة في توليد الأرباح من عملية البيع وتحسب بطريقتين الأولى:<sup>2</sup>

$$\bullet \text{ نسبة العائد على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة والضرائب (الربح التشغيلي)}}{\text{صافي المبيعات}} \%$$

$$\bullet \text{ نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب وتعادل 0\%}}{\text{صافي المبيعات}}$$

<sup>1</sup> محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، (عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2006)، ص31

<sup>2</sup> صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزوي، مرجع سابق، ص، ص: 109، 110

ومن أهم النسب نذكر مايلي:<sup>1</sup>

$$أ- \text{نسبة الربح الإجمالي} = \frac{\text{الربح الاجمالي}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

$$ب- \text{نسبة الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

$$ج- \text{نسبة العائد الأصول} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الاصول}} \times 100\%$$

$$د- \text{نسبة العائد إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\%$$

$$هـ- \text{نسبة العائد إلى رأس المال المستخدم} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{راس المال المستخدم}} \times 100\%$$

رأس مال المستخدم = مطلوبات طويلة الأجل (المطلوبات غ المتداولة) + حقوق المساهمين

## 2-2 نسبة حقوق الملكية

تستخدم هذه النسبة لتحديد الأهمية النسبية لأموال التي قدمها أصحاب المشروع لتمويل أصوله، وهي النسبة المثوية المتممة لنسبة الدين، إذا تم تحديد النسبة الأخيرة أساس إجمالي الالتزامات وليس الالتزامات طويلة الأجل، كلما ارتفعت نسبة الأموال المقدمة من أصحاب المشروع كلما انخفضت درجة المخاطر التي تواجهها الديون التي على المشروع لان حقوق الملكية تشكل الضمان المقدم لأصحاب الالتزامات وكذلك كلما ارتفعت هذه المسبة كلما زادت قدرة المشروع على الاقتراض من الغير بضمان الأصول التي يملكها، ويمكن بيان هذه النسبة كالتالي:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة حقوق الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاصول}}$$

<sup>1</sup> سعدون مهدي الساقى وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة)، ص 106

<sup>2</sup> محمد تيسير الرجي، مرجع سابق، ص 181

3-2 نسبة تكوين رأس المال

توضع النسب تكوين رأس المال أو نسب المديونية من اعتماد المنشأة في تمويلها على الأموال المقترضة ولذلك فإن تحليل هذه النسب له أثره على ربحية المنشأة وخاصة لأنه عادة يترتب على الاعتماد بدرجة كبيرة على التمويل بواسطة الديون تحميل المشروع أعباء مالية ثابتة متمثلة في تكاليف استخدام هذه الأموال ومن أهم النسب الشائعة في هذا المجال مايلي:<sup>1</sup>

● نسبة المديونية (أموال الغير) إلى صافي أموال أصحاب المشروع =  $\frac{\text{اموال الغير (الديون الكلية)}}{\text{صافي اموال اصحاب المشروع}}$

4-2 نسبة دوران رأس المال العامل

نسبة سرعة دوران رأس المال العامل =  $\frac{\text{المبيعات خلال السنة}}{\text{صافي راس المال العامل}}$

ويعطي هذا المعدل دلالة على سرعة دوران صافي رأس المال العامل بالمنشأة وكفاءة المنشأة في تحقيق ذلك.<sup>2</sup>

5-2 نسبة المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وإبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة. تتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيمايلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد تيسير الرجي، مرجع سابق، ص 182

<sup>2</sup> محمد الصربي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، (مصر، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 2004، 1)، ص، ص: 248، 249.

<sup>3</sup> محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، (الإسكندرية، دار الجامعة 1998)، ص 78

2-5-1 نسبة مردودية الأموال الخاصة

تمثل هذه النسبة المردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة فبورصة الأسهم والسندات وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\bullet \text{ نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

إن إرتفاع نسبة ربحية الأموال الخاصة قياسا بمؤشر المقارنة دليل قاطع عن تحسن ربحية الدينار الواحد من المبيعات، ومبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية آو التسويق أو التسعير أو غيرها، في حين يكون انخفاضها مبررا لتأكيد حالة الضعف.

2-5-2 معدل العائد على الإستثمار

من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات هو معدل العائد على الإستثمار، ويشير هذا المعدل إلى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة بقدر **ماهي**، في ربحية هذه الأصول، ويتم التوصل إلى قيمة هذا وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول العاملة}} \times 100$$

والمقصود بالأصول العاملة تلك الأصول التي استخدمت فعلا في خلق الربح، وهذا ما يعني ضرورة استبعاد الأصول التي لا تساهم في العملية الإنتاجية والتسويقية للمؤسسة مثل المعدات العاطلة والمباني التي قامت المؤسسة بإيجارها للغير من اجل الحصول على إيرادات الإيجار.

<sup>1</sup> مبارك لسوس، التسيير المالي، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)، ص 52

2-5-3 نسبة مردودية النشاط

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللاً، لان الزيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهي النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية.

$$\bullet \text{ نسبة مردودية النشاط: } = 100 \times \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

- مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب.
- نسبة التدفق النقدي التشغيلي = إجمالي التدفقات النقدية الداخلية في الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات
- مضاعف الرفع المالي = العائد على حقوق الملكية مع الديون / العائد على حقوق الملكية دون الديون

2-6 نسبة الديون على حقوق الملكية

توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، ولا شك ان مساهمة الملاك بالجزء الأكبر من تلك الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها، فهذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة الديون إلى حقوق الملكية } = 100 \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما استطاعت المؤسسة ان تتعامل بمرونة مع الدائنين، أما إذا كانت مرتفعة فان المخاطر التي يتعرض لها الدائنون سوف تزداد بسبب تناقص مساهمة الملكية في هيكل التمويل وبالتالي سوف تجد المؤسسة صعوبة في الحصول على أموال إضافية عن طريق القروض.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لإغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005)، ص 350

7-2 نسبة الربحية بالنسبة للإستثمارات

1-7-2 نسبة بيع الأصول

مجمّل الربح قبل خصم الفوائد والضرائب

$$\bullet \text{ نسبة بيع الأصول} = \frac{\text{مجمّل الربح قبل خصم الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الأصول الملموسة}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى ربحية الأصول بعيدا عن كيفية تمويل الأصول بمعنى إنها تعتبر عن الربحية التي يستطيع المشروع أو يحصل عليها من استخدام الأصول بغض النظر ان كانت هذه الأصول قد تم تمويلها من أصحاب المشروع أو من الغير وذلك دون تحميل هذا العائد أي أعباء أو تكاليف.

2-7-2 نسبة مجمل الربح الأصول:

مجمّل الربح بعد خصم الفوائد

$$\bullet \text{ نسبة مجمل الربح الأصول} = \frac{\text{مجمّل الربح بعد خصم الفوائد}}{\text{مجموع الأصول الملموسة}}$$

وفي هذه الحالة يؤخذ في الاعتبار قيمة الضرائب المفروض خصمها وتعطي النسبة صورة لعائد الأصول بعد خصم الضرائب بغض النظر عن مصدر تمويلها.

3-7-2 نسبة صافي ربح رأس المال

صافي الربح بعد خصم الضرائب

$$\bullet \text{ نسبة صافي ربح رأس المال} = \frac{\text{صافي الربح بعد خصم الضرائب}}{\text{رأس مال أصحاب المشروع}}$$

وتوضح هذه النسبة صافي عائد رأس المال أصحاب المشروع بعد خصم الضرائب.<sup>1</sup>

4-7-2 نسبة صافي ربح المال العادي

صافي الربح بعد خصم الضرائب وخصم ربح الأسهم الممتازة

$$\bullet \text{ نسبة صافي ربح رأس المال العادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد خصم الضرائب وخصم ربح الأسهم الممتازة}}{\text{رأس مال أصحاب المشروع - قيمة الأسهم الممتازة}}$$

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، التحليل المالي من وجهة نظر المحاسبة الإدارية، (القاهرة، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص 247

وتختلف هذه النسبة عن النسب السابقة في أنها تقتصر على توضيح صافي ربح أصحاب الأسهم العادية وتستخدم عادة في مجال المقارنة بين منشأتين أو أكثر في مجال النشاط الواحد.<sup>1</sup>

## 8-2 المؤشرات المالية

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس مال الخاص ورأس مال العامل.

### 1-8-2 مفهوم رأس المال العامل

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمن استمرار توازن هيكلها المالي.<sup>2</sup>

### 2-8-2 رأس المال العامل الخاص

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

وبتعويض الأموال الخاصة ب( الخصوم - مجموع الديون) والأصول الثابتة ب( الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على رأس مال العامل من أسفل الميزانية

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

ويعتبر رأس مال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 248

<sup>2</sup> PATRICK PIGET ,la gestion financière ,Edition Economica ;1998 ,P 89

<sup>3</sup> ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، ( الجزائر، دار المحمدية العامة، 1988)، ص: 44، 45.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف النسب المالية والأطراف المستفيدة من تحليل النسب المالية

### 1- أهداف النسب المالية

يؤدي التحليل بالنسب المالية إلى تحقيق عدة أهداف هي:<sup>1</sup>

- ✓ إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة
- ✓ مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمشروع
- ✓ توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف
- ✓ تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل
- ✓ مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية

### 2- أهمية النسب المالية

ترجع أهمية النسب المالية إضافية إلى كونها سهلة الحساب إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبه الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة والمردودية وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة.

والملاحظ ان التوفيقات العديدة للعلاقات الكسرية التي يمكن إيجادها تعني انه يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية، لهذا فانه من المعتاد القيام باختيار عدد محدود منها حسب المعطيات المتوفرة من جهة، وحسب الغرض من التحليل من جهة أخرى، فالتحليل المالي بواسطة النسب، يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التحليل وهي:

- اختيار النسب المتجانسة: أي ان النسب ذات الطبيعة المتقاربة يتم تحديدها بسهولة ومقارنتها بشكل عقلائي انطلاقا من محتواها وقيمتها.
- اختيار نسب مستقلة
- اختيار نسب معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي.

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، رسمية ركي قرياقص، الادارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، (كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، دار الجامعية)، ص 64

وعلى الرغم من هذا إلا انه يجب استعمالها بحذر شديد، لان التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية، فهي لا تعطي للمسير إلا جزء من المعلومات التي هو في حاجة إليها من اجل اتخاذ القرار.<sup>1</sup>

### 3- الأطراف المستفيدة من تحليل النسب

يمكن حصر أربعة أطراف تهتم باستعمال المعلومات المتحصلة من حساب النسب.

- **إدارة الشركة:** وتهتم الإدارة بجميع النسب المالية المستخرجة من الحسابات الختامية، مثل النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية، السيولة والربحية وذلك لمعرفة نواحي القوة والضعف في الشركة، والعمل على تحسين الأداء فيها.
- **الدائنون:** وخاصة أصحاب الديون القصيرة الأجل والذين ينحصر اهتمامهم بمقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتهم الجارية وقصيرة الأجل عندما يحين موعد السداد وبالطبع قدرة الشركة على تسديد هذا النوع من الديون يعتمد على نسبة السيولة.
- **أصحاب الديون طويلة الأجل:** وهذه المجموعة تبحث على مقدرة الشركة على الوفاء بإقساط الدين مضافا إليها الفوائد عندما يحين موعد السداد.
- **المالكون وحملة الأسهم:** وتهتم هذه المجموعة بالنواحي المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والربحية والحالة المالية للشركة.<sup>2</sup>

المطلب الثالث: نقاط الضعف النسب ومزايا تحليل بواسطة هذه النسب

أولا: مزايا التحليل بواسطة هذه النسب

يمكن إبراز مزايا التحليل بواسطة النسب فيما يلي:

- إمكانية حسابها ببساطة ويسر
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة
- تقدم وتكشف بيانات ومعلومات لا تقدمها القوائم المالية الأخرى

<sup>1</sup> PIERRE, PAUCHER, Mesure de la performance financière de l'entreprise, Edition, O, P, U, 1993, P 118

<sup>2</sup> هلا بسام عبد الله القصين، استخدام النسب المالية للتسيير بدفتر الشركات، (جامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، يوليو، 2004)، ص 43

- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بإحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية
- تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الإستثمار والاقتراض
- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى، بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة والاستغناء على نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء<sup>1</sup>

### ثانيا: نقاط ضعف النسب المالية

بالرغم من كون النسب المالية أساسا لتحليل المالي إلا ان هناك كثير من نقاط الضعف فيها وأهمها:

1. بعض النسب تعالج في شكل إجماليات، وغالبا ما تكون مضللة لان هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخ استحقاقها، كنسبة التداول مثلا فهي تشمل إجماليات الأصول المتداولة، والخصوم المتداولة.
2. تؤثر المعالجة المحاسبية في بند الميزانية على النتيجة التحليل فما قد يعتبر أصلا متداولا، يعتبره البعض الأخر أصلا شبه ثابت وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحدة مثل الأصول المتداولة والإستثمارات والأصول الأخرى التي تظهر في الميزانية
3. المعاملة المحاسبية لأي بند يؤثر على أرباح والخسائر والممكن ان تغير النتائج كما يحدث في تغير معدلات الاهتلاك أو تقويم المخزون وما يترتب على ذلك من تأثير على مستوى الأرباح
4. لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا إذا قورنت بنسب معيارية حيث تساعد الأخيرة في تقييم الأداء المالي للمنشأة وتحديد مركزها المالي.
5. يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد
6. تعد القوائم المالية على أساس ثابت قيمة النقود، والتحليل على أساس هذه الفرصة يعتبر مضللا، خاصة في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المجتمع وتدهور قيمة النقود.

<sup>1</sup> اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، (رسالة ماجستير منشورة، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009)، ص 29

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى قائمة من قوائم المالية، والذي كان موضوع دراستنا، وهو جدول تغيرات الأموال الخاصة، والذي يوضح مقدار الزيادة أو النقصان الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية الفترة، وكذلك تم التعرف على أهمية هذا الجدول وأهم مكونات هذا الجدول، وأهم العوامل مؤثرة فيه وعلاقته بالقوائم الأخرى، والتي هي مبنية على أساس مبدأ الترابط، كما أنها مكملة لبعضها البعض.

ومن أجل الوصول إلى الهدف المراد تحقيقه، من عملية تحليل اتبعنا مجموعة من النسب المالية التي تساعدنا في تحليل

الوضعية المالية من خلال دراستنا لجدول تغير الأموال الخاصة

# الفصل الثاني

## إتخاذ القرارات الإستثمارية

إن مصير ومستقبل المؤسسة يتوقف على كيفية إتخاذ القرارات وفرض على متخذ القرارات ان لا يغامر بمستقبل المؤسسة، ويزود الإدارة المالية بالمعلومات الضرورية، والدقيقة، التي تساعد على المدراء في إتخاذ القرار الأنسب.

وذلك بغرض تحقيق الأهداف المسيطرة في ظل الإمكانيات المتاحة، ومن جهة أخرى، فإن التوسيع القاعدة الاستثمارية أصبح يمثل تحديا كبير أمام مختلف المؤسسات لتحقيق المعدلات نمو في النشاط والأداء يمكنها من مواجهة المنافسة ومسايرة الوتيرة السريعة لنمو السوق.

ولذلك في هذا الفصل نتطرق إلى القرارات الاستثمارية، والتي هي تعد، من اعقد القرارات وأكثرها مخاطرة نظرا لحساسيتها.

### المبحث الأول: مدخل إلى عملية إتخاذ القرارات

إن عملية إتخاذ القرارات تستخدم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف محتملة الوقوع أو لتحقيق الأهداف مرسومة، ومن هذا المبدأ أردنا ان نوضح ذلك في هذا المدخل من خلال بعض التعاريف التي سوف نتطرق إليها.

**المطلب الاول: عملية إتخاذ القرار ( مفهومه، وأهميته)**

#### 1. مفهوم عملية إتخاذ القرار

لقد ظهرت عدة تعاريف لعملية إتخاذ القرار نذكر منها :

**مفهوم الاول:** «إتخاذ القرار هو مسلك معين أو محدد من بين مجموعة البدائل لمواجهة احتمالات المستقبل»<sup>1</sup>

**مفهوم الثاني:** «إتخاذ القرار هو اختيار أفضل البدائل المتاحة، بعد القيام بدراسة مستفيضة للنتائج المتوقعة من كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة»<sup>2</sup>

**مفهوم الثالث:** « وسيلة تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات الموكلة إليها».<sup>3</sup>

#### 2. أهمية إتخاذ القرار

✓ تستمد عملية إتخاذ القرارات أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية من كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات ولان التوافق على إتخاذها يؤدي إلى شكل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة

✓ تعتبر عملية إتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية، وأنها العمل الغالب للمدراء، ونظيراً لذلك فان نجاح المؤسسة يتوقف على حد كبير على قدرة وكفاءة متخذي القرارات على إتخاذ قرارات سليمة ومناسبة.

<sup>1</sup> علي خلف حجاجه، إتخاذ القرارات الإدارية، (عمان، الاردن، دار قنديل للنشر والتوزيع، ط 2004، 1)، ص 11

<sup>2</sup> خليل محمد الحسن الشماع وآخرون، مبادئ الإدارة، (بغداد، دار الجامعية، 2008)، ص 25

<sup>3</sup> نواف كنعان، إتخاذ القرارات الإدارية، (عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)، ص 75

✓ ان هذه العملية الصعبة تحتاج إلى قدرات فنية وعلمية وتزداد هذه العملية أهمية وصعوبة تعقيدا بازدياد حجم المؤسسة وضخامتها وتعدد أهدافها ومهامها وارتباط تلك المهام بمصالح المجتمع.<sup>1</sup>

✓ تعد عملية إتخاذ القرار عملية هامة ومكاملة لوظيفة التخطيط، أما بالنسبة للتنظيم فانه يتطلب مجموعة أخرى من القرارات بمعالجة بعض المشاكل الأساسية من بينها قرارات تبين مايلي:<sup>2</sup>

— نوع السلطة التي تمنح لكل منصب إداري

— درجة تفويض السلطة

— المسؤولية وأسس توزيع العمل على المناصب

— خطوط الاتصال بين مختلف أجزاء المؤسسة

### المطلب الثاني: مراحل عملية إتخاذ القرار

يتفق الباحثون على ان عملية إتخاذ القرار تمر بمجموعة مراحل غير أنهم يختلفون في عدد المراحل وترتيبها، وعلى أية حال من خلال لجوئنا من المراجع نجد ان عملية إتخاذ القرار تمر بعدة مراحل إتخاذ القرار تمر بعدة خطوات وهي :

1. **تحديد المشكلة محل القرار:** الهدف الأساسي من هذه المرحلة هو التعرف على المشكلة بشكل دقيق وواضح وتحديد المشكلة يعني بيان حدود المشكلة وحجمها وماهي الأسباب التي أدت لها، حيث تعرف المشكلة في مجال إتخاذ القرار بأنها الانحرافات نتيجة عدم اتفاق الأداء المستهدف مع الأداء الفعلي، كما ويتم تعريف المشكلة بدقة وتحديد أبعادها وعناصرها وتحري أسبابها الرئيسية من خلال جمع المعلومات التنظيم أو خارجه لتشخيص المشكلة على أساس عملية وموضوعية.<sup>3</sup>

2. **مرحلة جمع البيانات والمعلومات والتحليل:** بعد تحديد الهدف يصبح من الضروري جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة وتحليلها وان أكثر الأخطاء التي تقع فيها ببعض الإدارات عند إتخاذها القرار يعود سببها إلى عدم وجود معلومات كافية أو جمع معلومات خاطئة، أو وجد معلومات كثيرة جدا لا علاقة لأكثرها بالمشكلة، وعليه يجب الحصول على كل المعلومات ذات العلاقة بالموضوع.

<sup>1</sup> احمد ماهر، إتخاذ القرارات بين العلم والابتكار، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2008)، ص 34

<sup>2</sup> بوشناق احمد، أساليب التحليل الكمي في عملية إتخاذ القرارات الإدارية، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول " المنطقة الاقتصادية الجزائرية

وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، المركز الجامعي، بشار، ص 57

<sup>3</sup> عدنان عواد الشوابكة، دور نظام وتكنولوجيا المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية، (الأردن، دار البازوري، الطبعة العربية، 2001)، ص 235

حيث يقتضي تحليل المشكلة هي تحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لحلها ومصادرها، يعني تبين المشكلة، تحديد طبيعتها وحجمها ومدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها وعملية التصنيف والتبويب تساعد في تحديد ومعرفة من الذي سيقوم باتخاذ القرار والأفراد الذين يجب ان يبلغوا بصور القرار ومحتواه، والأفراد الذين سوف ينفذون القرار.<sup>1</sup>

يعتمد إتخاذ القرار الفعال على قدرة متخذ القرار في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات عن البدائل المتاحة من مصادرها المختلفة، وعلى متخذ القرار ان يبقى المعلومات والحقائق ذات العلاقة بالمشكلة ويستعيد غيرها من المعلومات، وعليه ان يتأكد من صحة المعلومات، وان تكون هذه المعلومات كافية ودقيقة ومختصرة ومحيدة وشاملة، وان يتم الحصول عليها في الوقت المناسب، وان لا تكون تكلفة الحصول عليها من جهد ومال ووقت والمستشارين تساعد متخذ القرار على تبين المشكلة.

3. إيجاد البدائل لحل المشكلة: ان جمع المعلومات اللازمة ودراستها بشكل سليم ومعرفة أسباب حدوث المشكلة وتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة التي أدت إلى حدوثها، تساعد متخذ القرار على البحث عن مجموعة بدائل والتي تكون حلاً للمشكلة، بحيث يجب على متخذ القرار وضع أكبر عدد ممكن من الحلول البديلة بعد جمع المعلومات لضمان عدم الوقوع في الخطأ واختيار البديل المناسب، ولهذا يجب ان يتوفر في البديل المناسب تحقيق النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار ان يكون البديل في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار حيث يتم بعد ذلك ترتيب البدائل وفقاً للأولويات، علماً بان البديل هو قرار مبدئي من بين مجموعة بدائل متاحة لمتخذ القرار بقصد المقارنة والتحليل.<sup>2</sup>

4. تقييم كل البدائل: أي تحديد المزايا والعيوب لكل حل بديل وهذه الخطوة تستلزم التنبؤ بالمستقبل لان المزايا والعيوب لن تظهر إلا في المستقبل وتنطوي في عملية التقييم على:

أ- تحديد العوامل الإستراتيجية في كل بديل والتي سيركز عليها الاهتمام عند القيام بعملية التنبؤ بالنتائج المتوقعة لكل بديل.

ب- يساعد تحديد العوامل الإستراتيجية في كل بديل مساعدة كبيرة في اختصار الجهود الخاصة بالتنبؤ لان محاولة التنبؤ بكل شيء متعلق بالبديل سيجعل التقييم شاقاً إلى ابعد الحدود ولذا يجب الاقتصار على العوامل الأساسية على كل حل بديل مع تركيز عملية التنبؤ عليها.

<sup>1</sup> خليل محمد العزاوي، إدارة إتخاذ القرار الإداري، (الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط 1، 2006)، ص 21

<sup>2</sup> عدنان عواد الشوابكة، مرجع سابق، ص 237

5. اختيار البديل المناسب: وتتم بمقارنة البدائل من حيث المزايا والعيوب ثم اختيار البديل الأفضل والأحسن طبقا

للنواحي التي ذكرت في مرحلة التقييم، ويتوقف الاختيار على كفاءة وقوة شخصية متخذ القرار وقدرته على التصرف السليم، وحالته النفسية والظروف المحيطة بالعمل، ويتطلب هذا خبرة ودراسة عملية.<sup>1</sup>

في هذه المرحلة يتم إتخاذ القرار، ولكن قبل إتخاذ القرار لابد ان :

— تتم مراجعة الهدف ومطابقته مع البديل الذي تم اختياره والتأكد من ان هذا البديل سيحقق الهدف المطلوب.

— وكذلك يتم التأكد من ان هذا البديل لا يحتوي على أخطاء، ومن الضروري ان يقوم متخذ القرار بشرح قراره للقائمين على عملية التنفيذ ويناقشهم فيه ويستمع إلى وجهات نظرهم واستفساراتهم بغرض كسب موافقتهم عليه لإثارة الرغبة لديهم ووضع الحافز لهم للعمل على التنفيذ هذا العمل بدقة.

6. تنفيذ القرار: وفي هذه المرحلة في عملية إتخاذ القرارات، هي تنفيذ القرارات ومراقبتها لكي يتم التأكد من ان

القرار سيحقق الأهداف الموضوعه له، وهناك عدة عوامل لابد من مراعاتها في هذا المجال وهي:<sup>2</sup>

— توقيت القرار توقيتا ملائما لكي يحقق الهدف المنشود

— تحديد التنظيم الملائم لتنفيذ القرار

— مراعاة اقتصادية التنفيذ

تحديد عدد الأشخاص الذين سيتأثرون بالقرار الجديد

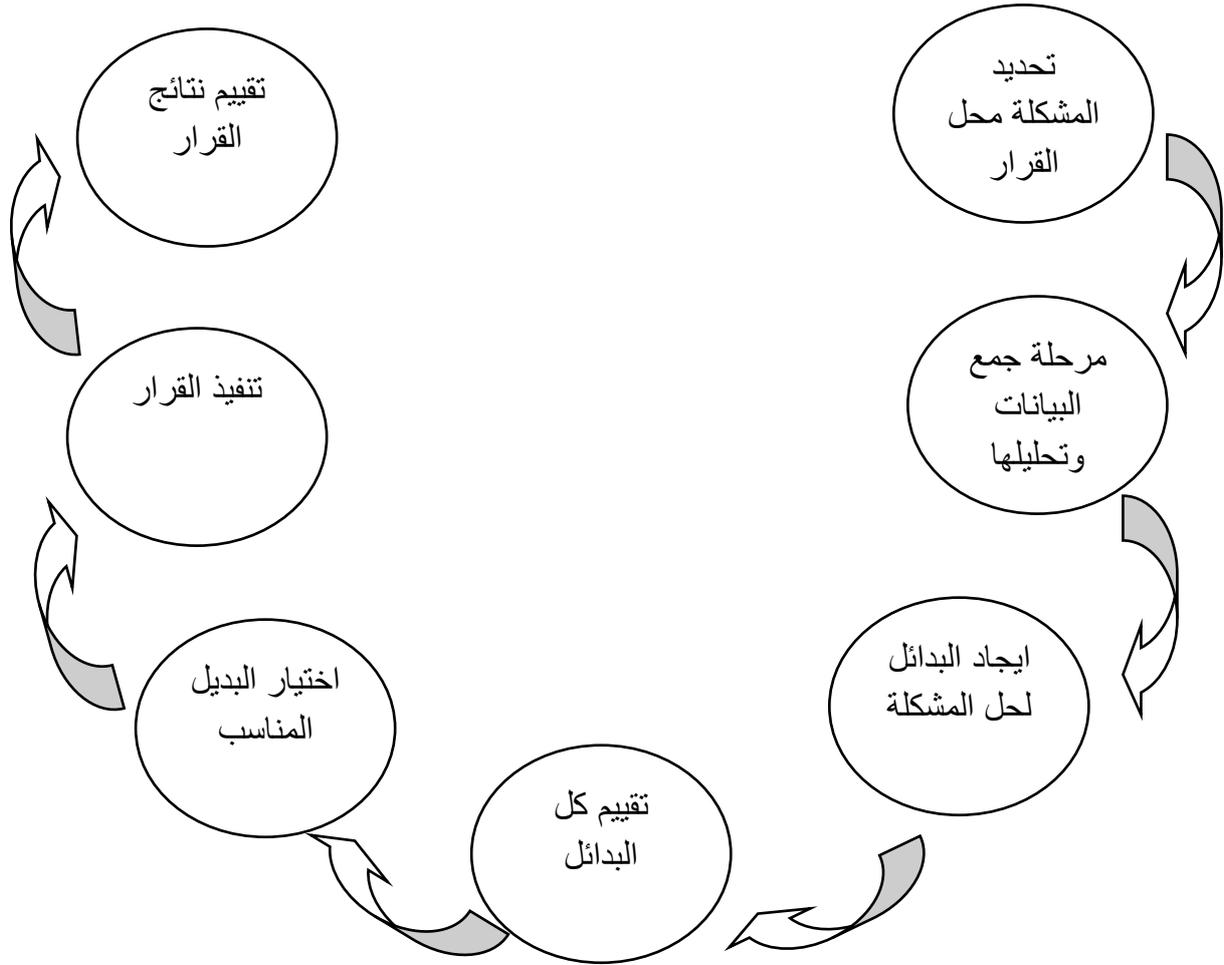
أهم ما في هذه الخطوة هي ان على المدير ان يعرف النتائج المحتملة من إتخاذ وتنفيذ القرار ويركز الكثير من المدراء على بعض النتائج المتوقعة تاركين التفكير بالنتائج الأخرى كما ان هناك مسالة أخرى يجب ان يوليها المدير جل اهتمامه، إلا وهي عامل الخطر في القرار، هل هناك استعداد لتقبل نسبة عالية من الخطر، نتيجة لاتخاذ القرار؟ كما يجب التأكد من ان تنفيذ ومراقبة القرار هو من مسؤولية شخص أو قسم معين، كما يجب التهيئة لتحقيق النتائج على إتخاذ القرار الذي يؤثر على الأشخاص المعنيين.

<sup>1</sup> خليل محمد العزاوي، مرجع سابق، ص: 26، 25.

<sup>2</sup> جمال الدين العويسات، الإدارة وعملية إتخاذ القرار، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2005)، ص: 33، 32.

7. تقييم نتائج القرار: بعد وضع القرار موضوع التطبيق لا تكون مرحلة إتخاذ القرار قد انتهت ولكن تظل مرحلة أخرى هامة وهي تقييم نتائج تطبيق القرار والتحقق من ان القرار المتخذ يحقق النتائج المرغوبة والأهداف المرجوة.<sup>1</sup>

الشكل رقم ( 2-1):مراحل إتخاذ القرار



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات السابقة

<sup>1</sup> جمال الدين العويسات، مرجع السابق، ص 33

### المطلب الثالث: مشاكل ومميزات عملية إتخاذ القرارات

#### أولاً: مشاكل ومعوقات إتخاذ القرارات

هناك مجموعة من القيود التي تؤثر بشكل سلبي على فعالية عملية إتخاذ القرار وتطبيقها، والتي يمكن ان نلخصها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- صعوبة تحديد وتعريف المشكلة تحديدا واضحا ودقيقا بسبب تعدد وتنوع الأغراض الظاهرة وتشابكها
- عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن ان تحقق بإتخاذ القرار نتيجة تعارضها مع بعضها البعض داخل المنظمة
- نقص المعلومات والذي يؤدي إلى عدم الدقة في عمليتي التحليل والاختبار ومن ثم عدم دقة حساب النتائج والآثار المتوقعة والمترتبة عن القرار في المستقبل
- صعوبة الإنفاق على الأهداف والبدائل في عملية إتخاذ القرارات الجماعية
- تأثير سلوك الأفراد العاملين في المؤسسة خاصة الذين سوف يتأثرون بنتائج القرارات.

#### ثانياً: مميزات عملية إتخاذ القرار

يمكننا تحديد ماهية عملية إتخاذ القرارات الإدارية من خلال تحديد الصفات المميزة لهذه العملية والتي نلخصها فيما يلي:<sup>2</sup>

- أنها عملية قابلة للتشديد، أي الوصول إلى أقصى حد ممكن من المعقولية والرشد
- أنها عملية تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية، أي أنها تتأثر بشخصية متخذ القرار والتابعين وكل من يتأثر بهذا القرار
- أنها عملية تمتد في الماضي والمستقبل، وتتبع هذه الصفة من كون القرارات المتكررة تكون امتدادا واستمرارا للقرارات سبق ذكرها
- أنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة لأنها إنتاج جهد مشترك، سواء كان هذا الجهد مباشرا أو غير مباشر

<sup>1</sup> حسين علي مشرفي، نظريات القرارات الإدارية، مدخل كمي في الإدارة، (عمان، الاردن، المسيرة للنشر والتوزيع، 1997)، ص 41

<sup>2</sup> محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، (الإسكندرية، مصر، دار الوفاء للنشر، 2006)، ص 105

➤ أنها عملية تتصف بالعمومية والشمول، حيث ان نوع القرارات وأساليب إتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لجميع المنظمات الإدارية، وتتصف بالشمول من حيث القدرة على إتخاذها ينبغي ان تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطى والمباشرة.

### المبحث الثاني: ماهية القرارات الإستثمارية

إن قرار الإستثمار ومهما كان شكل الإستثمار يعد من أصعب القرارات المالية واعقدتها بسبب طبيعتها الإستثمارية، وأكثرها حساسية، فهنا تلجا لها الإدارة المالية من اجل زيادة في العائد على الإستثمارات أو تعظيم القيمة السوقية.

### المطلب الاول: مفهوم القرار الإستثماري

#### 1- مفاهيم عامة حول الإستثمار

**تعريف 1** : هو استخدام رأس المال في تمويل نشاط معين قصد تحقيق ربح مستقبلي، بحيث يكون الإستثمار مقبولا إذ تطابق مع المعايير المعمول بها أو حقق الأرباح المنتظرة، وعليه فأساس تقييم واختيار الإستثمار يرتكز على:

- العوائد المنتظرة من المشروع
- تكلفة الأموال المستثمرة في المشروع

وعليه وطبقا للمعايير الاقتصادية والمالية فان الإستثمار يكون مقبولا إذا كان مجموع الأرباح المنتظرة اكبر من الأموال المستثمرة في فترة زمنية تقدر بمدة حياة المشروع.<sup>1</sup>

**تعريف 2**: "إستثمار يترتب عليه حيازة أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر أما في شكل سلعة أو في شكل خدمة ومن ناحية النطاق الزمني، فان الإستثمار أما ان يكون قصير الأجل أو طويل الأجل فالإستثمار قصير الأجل هو الإستثمار الذي تكون مدته اقل من سنة (أيام أو أسابيع أو أشهر) أما الإستثمار قصير الأجل فتكون مدته اكر من سنة قد تصل إلى عشرات السنين، فالإستثمار قصير الأجل يغلب عليه طابع

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)، (عمان، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2006، 1)، ص 313

المضاربة والاستفادة من فروقات الأسعار، بينما الإستثمارات طويلة الأجل يغلب عليها تطلع الحصول على دخل مستمر.<sup>1</sup>

### 2- أهداف الإستثمار

ان الهدف الرئيسي للإستثمار هو تحقيق العائد أو تعظيم الثروة، لكن هذا لا يمتنع وجود أهداف أخرى للإستثمار، قد تختلف حسب إمكانيات المستثمر المادية، والمناخ الإستثماري، وحتى في شخصيته، ومن هذه الأهداف نذكر مايلي:<sup>2</sup>

أولاً: الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يملكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة، وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

ثانياً: تحقيق عوائد مستقرة أي ان تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعينة، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمتها الحقيقية من جانب، وتتجاوز التكاليف المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب آخر.

ثالثاً: استمرار تدفق الدخل وزيادته بوتيرة متصاعدة، ويمثل هذا الهدف أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتحقيق رغباته في رفع مستويات معيشته ثم قدراته الإنتاجية.

### 3- أهمية الإستثمار

يعتبر الإستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى، أي ان معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات المالية النقدية المطلوبة وهذا يتوقف على القدرة في التوفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في إتخاذ القرارات بالإستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الإستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> طلال كداوي، تقييم القرارات الإستثمارية، (عمان، الأردن، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، 2015)، ص: 13، 14.

<sup>2</sup> حياة زيد، دور التحليل الفني في إتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم، (رسالة ماجستير، منشورة، تخصص أسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014) ص 47

<sup>3</sup> عبد الكريم احمد عاطف، مناخ الإستثمار وأهميته في جذب الإستثمارات، (ندوة، الجمهورية اليمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني 2003) ص 2

### المطلب الثاني: مفهوم القرار الاستثماري وأنواعه

ان نجاح أي مشروع استثماري يتوقف على مدى صحة وسلامة القرار الاستثماري المتخذ بشأن ذلك المشروع ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مفهوم القرار الاستثماري وأنواعه المختلفة.

#### 1. مفهوم القرار الاستثماري

يمكن القول ان القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين البديلين أو أكثر.<sup>1</sup>

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب وخطر القرارات التي تتخذها الإدارة بالمشروع فهو ذات تأثير على بقائه واستمراره ونموه، ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الأصول الثابتة فقط إنما أيضا الزيادة في الأصول المتداولة والمتزبنة على الاستثمار، ونفقات البحوث والتطوير، وبصفة عامة تشكل الاستثمارات في الأصول والبحوث الأكبر من الاستثمارات.<sup>2</sup>

تنحصر القرارات الاستثمارية في اختيار نوع الموجودات التي يجب ان تستخدم من قبل إدارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبلية.

#### 2. أنواع القرارات الاستثمارية

##### 1-2 قرارات تحديد أولويات الاستثمار

ويتم إتخاذ القرار الاستثماري في هذا الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة فإذا اعتبر ان العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفصيلاته فانه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل فإذا كان أمام المستثمر عدة بدائل، فان المستثمر في هذه الحالة يقوم بترتيب البدائل على أساس اختيار انسب بديل ويأخذ قرارا بالبدء في تنفيذ المشروع على ان يؤجل باقي البدائل إلى التوقيت المناسب في المستقبل إذا رغب في ذلك.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية (الإبراهيمية، الإسكندرية، دار الجامعة، 2006) ص 38

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان، الأردن، الوارق النشر التوزيع، 2004)، ص 69

## 2-2 قرارات قبول أو رفض الاستثمار

وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد للاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون الاستثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة هي إتخاذ القرار بعد وضع أولويات، أما في هذا الحالة فالمستثمر عليه ان يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ، ومن هنا تصبح مساحة الاختيار أضيف بكثير من قرارات تحديد الأولويات.

## 2-3 قرارات الاستثمار المتابعة تبادليا

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فان ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الأخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فان ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الأخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فان ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي، وإذا تم اختيار مشروع للسوق المحلي فان ذلك يمنع الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فانا عندما اختيار بديل في نشاط معين أضحي في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر.

## 2-4 القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد.

حيث يمكن ان تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية إتخاذ القرار الاستثماري، بسهولة وبساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر.

ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100% وهذا القرارات هي التي يتم في إطارها إتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي وخاصة تلك القرارات التي تتجه تنازليا أي تبتعد عن 100% وكلما ابتعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيها يتعلق بالمشروعات الاستثمارية وهنا تلفت دورا كبيرا في إتخاذ القرارات الاستثمارية في مثل تلك الحالات.

## 5-2 القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي

حيث يمكن ان نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث ولكن الواقع العلمي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه لأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

### 3. خصائص القرار الاستثماري

- ✓ ان القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل
- ✓ ان القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها
- ✓ يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها مثل ظروف عدم التأكد وتغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية عملية للتعامل معها.
- ✓ تمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مبادئ وخطوات والعوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات الاستثمارية

#### 1- مبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري

حتى يتمكن المستثمرين القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

#### 1-1 مبدأ الاختيار

يفترض في المستثمر الرشادة ومنه فانه دائما يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له.

ويتوقف تحقيق هذا المبدأ أعلى وجود سوق مالية كفاء مزودة بنظام معلوماتي وهيكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 39

<sup>2</sup> سليمة نشيش، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الاستثماري المالي، (رسالة ماجستير، تخصص فرع المالية، المدرسة العليا التجارة، 2005)، ص 1

### 1-2 مبدأ المقارنة

إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة، حتى يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لا بد ان يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات وإمكانياته الاستثمارية التي يتميزها.<sup>1</sup>

### 1-3 مبدأ الملائمة

كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية لتمثل في العصر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة فيمايلي:

- معدل العائد على الاستثمار
- درجة المخاطر التي يتصف بها
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر

### 1-4 مبدأ التوزيع

تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي ان يقوم على التنوع من هذه الأصول، وذلك من اجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.<sup>2</sup>

### 2-خطوات إتخاذ القرار الاستثماري: هناك سلسلة من الخطوات الواجب أتباعها للوصول إلى إتخاذ قرار

استثماري ويمكن إجمالها في العناصر التالية:

➤ تحديد المشكلة الاستثمارية من خلال إخضاع الفرصة الاستثمارية التي تظهر في مجال استثمار معين في احد الأنشطة الاقتصادية المختلفة للتفكير وتبين جدواهما كفكرة استثمارية حيث يتحدد الهدف من المشروع بأبعاده المختلفة.

➤ تحديد البدائل الممكنة أي وجود الحلول الممكنة وذلك ربطا بمحتوى المشروع الاستثماري.

<sup>1</sup> سليمة نشيش، مرجع السابق، ص 2

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 3

➤ تقييم البدائل الإستثمارية كل على حدى وذلك بتحديد تكلفة الإستثمار وعمر المشروع المناسب وهي المدة المثلى لتحقيق الأعباء التي يتحملها المشروع كما يتم مقارنة تكلفة الإستثمار بالنواتج المتأتية من استغلال المشروع.

➤ الأخذ بعين الاعتبار الآثار الجانبية والعناصر التي يمكن تفاديها أو تقييمها لان لها آثار على جدوى المشاريع وعلى سبيل المثال الآثار البيئية.

➤ اختبار الحل(البديل) القابل للانجاز والذي ان يكون الحل الأمثل.<sup>1</sup>

### 3- أهم العوامل المؤثرة على إتخاذ القرار الإستثماري

يتأثر الإستثمار بمجموعة من العوامل والمتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي يجب ان نراعيها عند إتخاذ القرار الإستثمار ويمكن إجمال أهم العوامل في العناصر التالية:<sup>2</sup>

#### ✓ الظروف الاقتصادية

من المعروف ان النشاط الاقتصادي تتزايد دخول الأفراد، ويندفعون في طلب سلع وخدمات جديدة، مما يشجع المستثمرين على دراسة فرص الإستثمار في مشروعات جديدة أو إجراء توسعات إستثمارية لمشاريع قائمة بالفعل.

أما في فترات الانكماش الاقتصادي فتحدث الحالة العكسية حيث يقل الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي وهو ما لا يشجع المستثمرين الجدد والمنتجين على الإقبال على الإستثمار وإذا استمرت ظروف الانكماش لفترة طويلة فقد تؤدي إلى خروج بعض المستثمرين من السوق لعدم قدرتهم على تصريف منتجاتهم وارتفاع التكاليف في مؤسساتهم ويتبع ذلك مواجهة مشاكل عدم القدرة على سداد الالتزامات.

<sup>1</sup> معراج الهواري، وآخرون، القرار لإستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، (الأردن، عمان، دار كنوز المعرفة، ط2013، 1)، ص 65

<sup>2</sup> هراج هواري، وآخرون، مرجع سابق ص 59

✓ الظروف السياسية

تأخذ الظروف السياسية أهميتها من خلال ترجمتها لمدى الاستقرار الذي يميز بيئة ما، ومن الأهمية ان تولى الدراسة وتحليل الظروف السياسية العناية الكافية قبل إتخاذ قرار الاستثمار، ومن المخاطرة ان يتم الاستثمار في مناخ وبيئة لا يتميز بالاستقرار السياسي أو تغلب عليه بعض القوانين التي لا تكفل حماية حقوق وملكية المستثمر كما ان حركة السلع ورؤوس الأموال والأشخاص لا تتحقق إلا في ظل الاستقرار وتوافر الأمن.<sup>1</sup>

✓ الإمكانيات والموارد المتاحة

يعتمد الاستثمار على تضافر مجموعة من العوامل المادية وغير المادية لتحقيق الهدف منه، وكلما توافرت الإمكانيات والموارد المادية من مواد أولية والآلات وتجهيزات والوسائل المساعدة في الإنتاج والموارد البشرية والأسواق اللازمة لتصرف المنتجات كلما كان ذلك مشجعا على القيام بالاستثمارات. كما يجب على المستثمر أيضا التعرف على المصادر المختلفة التي يمكنه الحصول منها على القروض اللازمة لتمويل استثماراته وشروط الاقتراض، وأسعار الفائدة السائدة في السوق حتى يمكنه المفاضلة بينها واختيار انسبها.

✓ أسعار الفائدة

كثيرا ما يرتبط الإنفاق الاستثماري بالاقتراض كأحد مصادر التمويل لأساسية، ويشكل سعر الفائدة الثمن المدفوع لقاء عملية الاقتراض، أي ان سعر الفائدة على القروض الممنوحة للمستثمرين تعبر على نفقة اقتراض النقود، ويتوقع لسعر الفائدة ان يكون مؤثرا قويا على مستوى الاستثمار حيث ان الطلب على القروض لإغراض استثمارية يتناسب عكسيا مع معدلات الفائدة السائدة في السوق.<sup>2</sup>

✓ الأرباح

يمكن ان يتأثر قرار الاستثمار بالأرباح من خلال زاويتين أساسيتين حيث ان المستثمر يسعى دائما إلى الاستثمار في المشاريع الأكثر ربحية ومن بين مجموعة فرص الاستثمار الممكنة والمتاحة من جهة ومن جهة أخرى قد تكون المؤسسة غير قادرة على الاقتراض في نشاطها الاستثماري أو قد تكون غير راغبة في ذلك فتتوجه الاستغلال أموالها الخاصة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية والتي تشكل الأرباح المحتجزة جزءا مهما

<sup>1</sup> هراج هواري، بنحاس عباس، مرجع سابق، ص 59

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 59، 60

منها، وهذا يعني ان هذا المصدر يمثل جزءا منها مصدرا زادت هذه الأخيرة كلما كان ذلك أمر مشجعا على زيادة الاستثمار لضمان نمو المؤسسة.<sup>1</sup>

#### 4- أهمية إتخاذ القرار الاستثماري

يكتسي القرار الاستثماري أهمية كبيرة نظر لعدة مبررات أهمها:

- يشكل الاستثمار في المدى الطويل المحرك الوحيد ومحافظة المؤسسة على وجودها.
- تتطلب العملية الاستثمارية مبالغ كبيرة ومهمة مقارنة لما تمتلكه المؤسسة أو المشروع من الأموال.
- يعتبر القرار الاستثماري قرار يرهن المؤسسة على المدى المتوسط والطويل ويصعب الرجوع إليه.
- ينعكس القرار الاستثماري على صورة المؤسسة من خلال التأثير على المحيط الاقتصادي والمالي حيث كلما كان المشروع الاستثماري يلي ما يحتاجه السوق من منتجات أو خدمات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية كلما تحسنت صورة المؤسسة التجارية في ربحيتها التي تعطي مصداقية أكثر لها لدى المؤسسات المالية المقرضة.
- القرار الاستثماري يعتبر قرارا بالغ التعقيد بالنظر لما يحيطه بمجموعة من العناصر
- الكثيرة والمختلفة التي تتطلبها العملية الاستثمارية ومن الصعوبات التي يواجهها القرار الاستثماري.<sup>2</sup>

#### المبحث الثالث: علاقة تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة بإتخاذ القرارات الاستثمارية

وفي هذا المبحث سيتم التطرق لأهمية البالغة لتحليل المالي في إتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك من خلال التعرف على المعلومات التي تتعلق بالجدول الأموال الخاصة وعلاقتها بالقرارات الاستثمارية كذلك إلى دور النسب المالية في إتخاذ القرار وأخير دور بعض المؤشرات التوازن في إتخاذ القرار

<sup>1</sup> معراج هواوي، آخرون، المرجع السابق، ص 60

<sup>2</sup> معراج هواوي وآخرون، مرجع سابق، ص 58

المطلب الأول: القرارات الاستثمارية وعلاقتها بالمعلومات المتعلقة بجدول التغيرات الأموال الخاصة

### 1- علاقة رأس المال بالقرار الاستثماري

إن القرار الاستثماري يعتمد أساساً على معدل العائد أو دليل لربحية المتوقعة الحصول عليه، وعلى هذا الأساس يعمل على تحديد مستلزماته المالية لاستثمار وبالتالي يحدد جدول الطلب من رؤوس الأموال، والذي يبين أيضاً المبالغ التي يمكن استثمارها رغم ارتفاع تكلفة رأس المال وذلك لاستنفاد الفرص الاستثمارية المرحة.<sup>1</sup>

### 2- علاقة الأرباح المحتجزة بالقرارات الاستثمارية

كما سبق وتطرقتنا لمفهوم الأرباح المحتجزة هي أرباح التي لا تقوم الشركة بتوزيعها على المساهمين، وكذلك لتقوية مركزها المالي ومساعدتها على النمو والتطور كما تعتبر صمام أمان بالنسبة للمنشأة تستطيع الرجوع إليها في حالة تعرضها لأي طارئ أو الاستثمار الجديد  
فلذا يعتبر الربح احد محددات الهامة للاستثمار بالنسبة للمشروع الواحد خلال أي فترة من الزمن فالربح المتحقق للمشروع في تلك الفترة يعد مؤشراً له قيمة في تقدير حالة الطلب على منتجات المشروع، فالارتفاع يثير الرغبة في زيادة حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع فيؤدي ذلك إلى إتخاذ قرارات استثمارية و العكس صحيح.  
و من جهة أخرى فان الربح يجد ذاته يزيد في تمويل الاستثمار و كذلك يساعد ف إتخاذ القرارات الاستثمارية الأنسب.

### 3- علاقة الاحتياطات بالقرارات الاستثمارية

يُجد العلاقة بين الاحتياطات وإتخاذ القرارات الاستثمارية علاقة طردية، بحيث نجد عند استغلالنا الأمثل للاحتياطات لتغطية الخسائر المتوقعة أو بحمل الظروف الاقتصادية التي تطرأ على المؤسسة فنجد عند قيام المسير بإتخاذ القرار وتوزيعه الاحتياطات بأنواعها بطريقة مثلى تساعد على تحسين وضعية المؤسسة.

### 4- علاقة القرارات الاستثمارية بعلاوة الإصدار

علاوة الإصدار تتقضاها الشركة عند زيادة رأس المال خلال إصدار أسهم أو حصص جديدة فهي تحقق لشركة وللمساهمين فوائد غير مباشرة حيث تمكن الشركة من الارتكاز على قاعدة مالية صلبة وهذا يرجع إلى حسن استخدام القرارات الصائبة من خلال المسير ومتخذ القرار بطريقة صائبة وهذا أيضاً يتيح خلق فرص لإتخاذ قرارات استثمارية جديدة لتوسيع في أعمال الشركة وزيادة عوائدها والأمر الذي ينعكس إيجابياً على المساهم وهذا

<sup>1</sup> عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ( عمان، الأردن، دار مجدداوي للنشر والتوزيع، ط1999، 2)، ص 25

كله يرجع إلى تقوية المركز المالي للشركة فنلاحظ أن هناك علاقة ايجابية بين علاوة الإصدار وقرار الاستثماري، فكلما زادت علاوة الإصدار في أسهم الشركة كلما زادت إلى خلق فرص جديدة من قرارات الاستثمارية.

### المطلب الثاني: دور النسب المالية في إتخاذ القرار

تعرف النسب المالية على أنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومتين الخاصتين، أما بقائمة وهي تزود الآلات المعينة بالتحليل المالي. (أي الفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة)، وأما باعتمادها على تحليل كل معلومات على حدا.

ويقوم العدد الكبير لهذه النسب تحلل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات لو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لان عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من النسب المالية تعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في إتخاذ القرار نسبة السيولة لها دورا في إتخاذ القرار.

نسبة السيولة تقوم بتصفية المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان نسبة الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ

فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية

نسب النشاط تساعد على قرار واتخاذ الإجراءات الصحيحة، كما أنها تقييم انجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم لاتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد الأسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 243

### المطلب الثالث: مؤشرات التوازن واتخاذ القرار الاستثماري

إن مؤشرات التوازن تعطينا الوضعية الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقييم أداء المؤسسة واستقلاليتها

بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات الأنسب المتعلقة بمصادر التمويل والاستثمار وبالإضافة إلى هذا فهي تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي هي تساعد على إتخاذ القرار المقترح الاستثماري ففي المرحلة الخاصة بالتحليل المالي ويتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار وذلك للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وان الاستثمار ينتج سيولة لتغطية التزاماته.

1- تحليل السيولة: وهذا التحليل يهدف لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ وتشغيل الاستثمار

2- تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل إلى التحقق من ان التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث

النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل لاتخاذ القرار، ( مصر، المكتبة العربية الحديثة، ط 2، 2000)، ص 272

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل والمتمثل في إتخاذ القرارات الإستثمارية، يتم التعرف على عملية إتخاذ القرار بصفة عامة والتي تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات نظرا لأهميتها والخصائص التي تتميز بها، إلا ان لديها نقاك ضعف تحد من استخدامها في إتخاذ القرارات الخاصة

كما يعتمد إتخاذ القرارات الإستثمارية على أسس منها تحديد الهدف الأساسي للإستثمار، تجميع المعلومات اللازمة في إتخاذ القرار، تقييم الفوائد المقترحة والمعلومات مجمعة من اجل الإستثمارات

كما تطرقنا إلى الخصائص وخطوات وأهمية القرارات الإستثمارية

# الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة  
النسيج والتجهيز  
بسكرة TIFIB

**تمهيد:**

بعد الدراسة من الناحية النظرية كان لابد من إعطاء الصيغة العلمية لها لجعلها أكثر موضوعية، لذلك سنقوم بإسقاط كل المعارف النظرية والتي تطرقنا لها في الفصل الأول والفصل الثاني على الجانب التطبيقي اعتمادا على النسب المالية وذلك لفترات (2003-2010-2011)، وذلك بناء على معلومات من المؤسسة وحتى تتمكن من إثراء دراستنا وجعلها ذات قيمة، دعمناها بدراسة ميدانية لإسقاط المنظور النظري على المؤسسة والتي هي محور الدراسة وهذه المؤسسة تعرف بالمؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة TIFIB.

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية SONITEX منذ نشأتها حتى تقسيمها .

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على مؤسسة النسيج و التجهيز بسكرة، ذلك من خلال الإطلاع على طبيعة نشاطها ومكونات الهيكل التنظيمي لها، وكذا بعض التفاصيل الأخرى التي تمكنا من أخذ فكرة عن المؤسسة.

### المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة الأم SONITEX سابقا

ظهرت المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية sonitex بعد سنوات من التبعية شبه التامة للخارج من جانب المنتجات النسيجية، وكان إنشائها عبارة عن محاولة الاستغناء عن الخارج والسعي وراء النهوض بالوطن نجد الاستغالية النسيجية في البداية ، تم إنشاء شركة للخياطة وشركة الصناعات النسيجية sonitex الجزائر وذلك بموجب مرسوم رقم 218/66 والصادرة بتاريخ 1996/22 وهدفها تحقيق اكتفاء في مجال النسيج باستغلال الأمثل للمواد المتاحة وتطورت هذه الشركة وتوسعت حيث أصبحت تضم 31 وحدة إنتاجية مجهزة بالآلات حديثة تستهلك مواد أولية مختلفة نذكر منها القطن، الصوف ،والبوليستر والفيسكوز ... الخ .

وبعد سنوات عدّة انفصلت مركبات عن المؤسسة الأم واستقلت بذاتها إلى انحلّت :

- "sonitex" بالكامل وأصبح مجال النسيج قائما على المركبات أو المديرات المنفصلة نذكر منها "Ecotex" وهي مختصة في القطن...الخ.

- "sonitex" في الغزل والنسيج الحريري "ELATEX" تبسة أنشأت تحت القرار رقم 82/397 بتاريخ 1982/02/04 والتذكير أيضا فان مركب بسكرة انفصل عنها وأصبح يطلق عليه TIFIB أي تنسج و التجهيز بسكرة والذي هو محل دراستنا.

### المطلب الثاني : تعريف مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة محل الدراسة TIFIB

لقد جاءت مؤسسة الصناعات النسيجية كنتيجة المجهودات طويلة من اجل التخلص من التبعية الشبه تامة للخارج في ميدان المنسوجات واستقرت المؤسسة على شكلها الحالي مرت بالمرحل التالية:

- افريل 1976: أنجزت الدراسات من قبل SENRI
- ديسمبر 1976: إمضاء العقد بين الشركة الوطنية للصناعات النسيجية والشركة النسيج الألمانية FAMATEX.
- ديسمبر 1977: انطلاق الأشغال بعد تحقير المستلزمات
- ديسمبر 1978: بداية تركيب التجهيزات الخاصة بالمركب
- ديسمبر 1979: بداية التشغيل " الانطلاقة التحريبية "

- ديسمبر 1980 : وضع مخطط الإنتاج بمعدل إنتاج تجريبي .
- 11 افريل 1982: الانطلاقة الفعلية والرسمية للإنتاج
- 13 ماي 1983: التدشين الرسمي من قبل رئيس الجمهورية الشادلي بن جديد انتقلت من SONITEX إلى ELATEX حتى استقرت على شكلها الأخير TIFIB وأصبحت تابعة للشركة القابضة ثم TEXMACO مقرها الاجتماعي في المنطقة الصناعية بسكرة رأسمالها الاجتماعي قدره 839000 000 دج .
- ويتربع المركب على مساحة إجمالية تبلغ 12 هكتار منها 50% مغطاة أما الطاقة البشرية المبرمجة فهي 1300 عامل موزعين على 3 دوريات وقدرت الطاقة الإنتاجية 9000 000 م<sup>2</sup> سنويا أي ما يعادل 33750 م<sup>2</sup> في اليوم حتى تمكن من تحقيق المردودية الجيدة تم تزويد الوحدة بمجموعة من الآلات المتخصصة.
- ونظرا للتحويلات الاقتصادية التي تفرضها البلاد لجأ المركب إلى تقليص عدد العمال من 834 عامل إلى 384.

### المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة TIFIB

الهيكل التنظيمي لوحدة النسيج والتجهيز بسكرة " TIFIB " عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات و الوظائف و العلاقات المختلفة بين الوظائف الموجودة بشكل متسلسل و تصاعدي ويمكن تقسيم هذه المستويات إلى :

- 1- **المديرية العامة:** و هي أهم مديرية، تقوم بالإشراف و المتابعة و التنسيق على مختلف مصالح المؤسسة، و يترأسها مدير عام وهو المكلف بتسييرها خارجيا وداخليا، ويتمتع بمسؤولية كلية تجاه ممتلكات المؤسسة و أيضا يتخذ القرارات المناسبة.
- 2- **الحماية والأمن:** و يترأسها رئيس مصلحة وهو الذي يسهر على حماية ممتلكات المؤسسة بجميع أنواعها من الناحية الأمنية.

3- **مديرية الإدارة العامة:** و يترأسها رئيس مصلحة وهو الذي يقوم بتسييرها، وتنقسم هاتين المديريتين إلى قسمين:

- ◀ **نيابة مديرية الموارد البشرية:** و يسيروها نائب مدير مكلف بالموارد البشرية و تنقسم إلى أربعة مصالح وهي :
  - **مصلحة الموارد البشرية:** ويشرف عليها رئيس المصلحة و هو الذي يحسن تسييرها في ما يخص كل شؤون العمال و أجورهم و تنقسم إلى فرعين :
    - \* فرع الموارد البشرية.
    - \* فرع الأجور.
  - **مصلحة الوسائل العامة :** و يشرف عليها رئيس مصلحة وهو الذي يقوم بكل الأعمال التي تخص هذه المصلحة من وسائل النقل و غيرها، و تنقسم إلى فرعين :

\* فرع النقل.

\* فرع صيانة السيارات.

- **مصلحة المساحات و العمارات :** و يشرف عليها رئيس مصلحة وهو الذي يقوم بنظافة المؤسسة و إعطائها وجه جيد.

- **مصلحة الشؤون الاجتماعية :** و يشرف رئيس المصلحة على الشؤون الاجتماعية الخاصة بالمؤسسة.

◀ **نيابة مديرية المحاسبة و المالية:** و يشرف عليها نائب المدير المكلف بالمحاسبة و يسهر على كل الحسابات الخاصة بالمؤسسة و تنقسم إلى أربعة فروع:

\* فرع البنوك.

\* فرع الممول.

\* فرع الشراء.

\* فرع المواد.

**4- مديرية التجارة:** و يشرف عليها مدير مكلف بالتجارة و التمويل و تنقسم إلى ثلاثة مصالح :

- **مصلحة التجارة:** ويشرف عليها رئيس مصلحة و هو المكلف بالعلاقات التجارية (البيع).

- **مصلحة تسيير المخزونات:** و يشرف عليها رئيس المصلحة و هو المكلف بتسييرها في ما يخص تزويد كل المصالح بالمواد الأولية و قطع غيار و المواد الكيميائية و غيرها.

- **مصلحة الشراء :** ويشرف عليها رئيس المصلحة المكلف بكل المشتريات الخاصة بالمؤسسة.

**5- مديرية الصيانة:** و يشرف عليها مدير مكلف بالصيانة و تنقسم إلى ثلاثة مصالح وهي :

أ- **مصلحة الصيانة العامة:** ويشرف عليها رئيس المصلحة المكلف بصيانة جميع إعطاب الآلات الإنتاجية.

ب- **مصلحة الكهرباء :** و التي تسهر على التموين الرئيسي للكهرباء.

ج- **مصلحة الملحقات :** و تنقسم بدورها إلى ثلاثة فروع :

\* **فرع التبريد :** وهو الذي يوفر الجو الملائم للعمال و القماش.

\* **فرع التسخين :** و يقوم بتسخين الماء والذي يدخل في عملية غسل القماش و تجفيفه.

\* **فرع تكرير المياه :** وهو الذي يوفر المياه التي تدخل في عملية الغسل.

**6- مديرية الاستغلال:** و يشرف عليها مدير مكلف بالاستغلال و بدورها تنقسم إلى مديريات فرعية و هي :

أ- **مديرية النسيج :** و تنقسم إلى :

- ◀ **مصلحة البرمجة :** ويشرف عليها رئيس مصلحة و تقوم ببرمجة جميع المنتجات التي تدخل في المرحلة الإنتاجية بالتنسيق مع الإدارة و فرع الإبداع.
- ◀ **مصلحة التحضير:** و تقوم هذه المصلحة بتحضير الخيط الذي يدخل في المرحلة الإنتاجية و لها علاقة مع مخزون الخيط و مصلحة النسيج و البرمجة.
- ◀ **مصلحة النسيج :** وتقوم هذه المصلحة بعملية غزل(نسيج) كل أنواع القماش المبرمج مدني أو عسكري أو شبه عسكري وتنقسم إلى فوجين من العمال :
- \* فوج يعمل صباحا.
- \* فوج يعمل مساء.
- ب- **مديرية التصليح:** ويشرف عليها نائب مدير مكلف بالتصليح وبدورها تنقسم إلى:
- ◀ **مصلحة التصليح:** ويشرف عليها رئيس مصلحة وهو الذي يقوم مع مجموعة من النسوة اللاتي تقمن بتصليح كل الأخطاء الموجودة في القماش.
- ◀ **مصلحة المخبر:** ويشرف عليها رئيس مصلحة الخبر وهو الذي يقوم بتحليل العينات من الخيط وأيضا القماش.
- ◀ **مصلحة الإبداع:** وتقوم مصلحة الإبداع بكل الإبداعات من القماش التي تدخل في العملية الإنتاجية.
7. **مديرية التجهيز:** ويشرف عليها نائب مدير مكلف بالتجهيز وتنقسم إلى مصلحتين:
- ◀ **مصلحة التجهيز الرطب :** ويقوم رئيس المصلحة بكل عمليات غسل على حسب النوعية والطلبية.
- ◀ **مصلحة التجهيز الجاف (النهائي):** ويقوم رئيس المصلحة بكل عمليات تجهيز (الكوي، التجفيف، مراقبة النوعية، تلفيف وتغليف القماش).
- ملاحظة: لكل مديرية ومصلحة لها سكرتارية.
- والشكل رقم (3-1) : يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.



## المبحث الثاني: تحليل جدول تغيرات الاموال الخاصة لمؤسسة TIFIB

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتاريخ استحقاقها من جهة، ومدى إمكانية خلق عوائد مالية تساعد في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى، ما يضمن لها البقاء والاستمرار وذلك باستخدام المعلومات المتحصل عليها عن نشاط المؤسسة وهذا ما سنقوم به تطبيقا على مؤسسة TIFIB فرع بسكرة، من خلال تحليل وضعية المؤسسة المالية وذلك بالاعتماد على أهم النسب المالية المتاحة خلال فترة الدراسة (2011/2010)

### المطلب الاول: عرض القوائم المالية لمؤسسة TIFIB فرع بسكرة (2011/2010)

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل المساهمين والمقرضين وكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية لتعرف على الوضعية المالية، ومن خلال هذا المطلب نحاول عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة والمتمثلة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات المالية وأخير جدول تغير الأموال الخاصة وهو هدف موضوع دراستنا.

### 1- عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة TIFIB فرع بسكرة لفترة (2011/2010)

فان الميزانية المحاسبية تتكون من جانبين أساسيين هما جانب الأصول وجانب الخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم تمثل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة، وعليه نقوم من خلال هذا الفرع بعرض ودراسة الميزانية المحاسبية للمؤسسة بالتطرق لكل من جانبي الأصول والخصوم.

### 1-1 جانب الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة TIFIB (2011/2010)

#### جدول رقم (3-2): جانب الأصول للميزانية لمؤسسة TIFIB (2011/2010)

البيانات	2010	2011
أصول ثابتة(موجودات غير متداولة)	-	-
الموجودات غير الملموسة	179180.16	103283.75
أصول ثابتة	-	-
أراضي	181667000.00	171667000.00
المباني	1003738763.15	951966360.80
أصول المادية الأخرى	108244921.82	47097908.05
أصول المتنازل عنها	-	-

-	-	البناء في التقدم
-	-	الأصول لمالية
-	-	استثمارات في شركات زميلة
-	-	استثمارات أخرى والسلف ذات صلة
-	-	استثمارات أخرى
-	15425.00	القروض والأصول المالية الحالية أخرى
119387666.32	11898814.02	الأصول الضريبية المؤجلة
1300222218.92	1305744104.15	مجموع الموجودات غير المتداولة
-	-	الموجودات المتداولة
602664738.09	666366307.83	المخزون والعمل
-	-	ذمم وما يتصل بها من فرص العمل
470119538.48	252372469.74	الزبائن
6099013.53	28153614.22	ذمم مدينة أخرى
293479768.00	341480305.64	ضرائب وما يتصل بها
-	-	ذمم المدينة أخرى والوظائف ذات صلة
-	-	توافر استيعابها
-	-	الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى
65873002.88	94308190.66	الخزينة
1438236060.98	1382680888.09	مجموع الأصول المتداولة
2738458279.90	2688424992.24	إجمالي الأصول العامة

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على وثائق المؤسسة

2-1 جانب الخصوم لميزانية المؤسسة TIFIB (2011/2010)

جدول رقم ( 3-3 ): جانب الخصوم للميزانية لمؤسسة TIFIB (2011/2010)

2011	2010	البيانات
1000000.00	1000000.00	رأس المال المصدر
		رأس المال
		أقساط التامين والاحتياطات والأرباح المستبقاة
		إعادة تقييم الفجوة
		التكافؤ الفجوة
- 412674233.70	- 565730801.63	صافي الدخل - مجموع صافي الدخل
- 3062630615.32	- 2496899813.69	الأسهم الأخرى - (الأرباح المحتجزة)
3404587282.90	3269942700.18	توحيد الحساب
		من الشركة الأم
		حصة أقلية
- 69717566.12	208312084.86	إجمالي حقوق المساهمين
		المطلوبات غير المتداولة
402000000.00	402000000.00	قروض والديون المالية
86567731.81	84235085.31	الضرائب المؤجلة والمتراكمة
-	-	المطلوبات غير المتداولة الأخرى
307927767.75	311017782.23	أحكام والإيرادات المؤجلة
796495499.56	797252867.54	مجموع المطلوبات غير المتداولة
		المطلوبات المتداولة
244524054.35	217016302.28	الذمم الدائنة
45616532.51	0.00	الضرائب
319981101.54	310495052.31	المطلوبات الأخرى
1401558658.06	1155348685.25	النقدية المستوفية
2011680346.46	1682860039.84	مجموع المطلوبات المتداولة
2738458279.90	2688424992.24	إجمالي المطلوبات الكبرى (111+11+1)

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المؤسسة

**2- عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة TIFIB لفترة (2011/2010)**

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إيرادات والتكاليف الدورة المالية، فمن خلال يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، وفيما يلي جدول حسابات النتائج لمؤسسة TIFIB فرع بسكرة خلال فترة (2011/2010)

**جدول رقم (3-4): جدول حسابات النتائج لمؤسسة TIFIB لفترة (2011/2010)**

رقم الحساب	البيانات	2010	2011
70	مبيعات البضائع	456388056.81	520340052.73
72	إنتاج مخزون	118387570.40	-50353386.69
73	إنتاج المؤسسة لذاتها		
74	تقديم الخدمات للغير		
	1- الإنتاج العام	574775627.27	469986666.04
60	بضاعة مستهلكة	- 461163992.68	-408329064.03
61262	مواد ولوازم مستهلكة- خدمات	- 57766101.68	- 30634318.98
	2- استهلاك العام	- 518930094.36	-438963383.01
	3- القيمة المضافة للاستغلال	55845532.85	31023283.03
63	مصاريف المستخدمين	-178929950.88	-176779509.36
64	الضرائب والرسوم	-6854734.00	-13795030.00
	4- الفائض التشغيلي الإجمالي	-129939152.03	-159551256.33
75	تحويل تكاليف الإنتاج	644213.29	1283209.61
65	مصاريف مالية	-183457.07	-3769628.96
68	مصاريف الاستهلاكيات والمؤونات	-144634643.09	-118935354.93
78	تحويل التكاليف الاستغلال	236170.67	-3160821.79
	إيرادات التشغيل	-273876868.23	-277812208.55
76	المنتوجات المالية	133348.46	3142259.89
66	مصاريف المتنوعة	-291987281.86	-245493137.34
	5- النتائج المالية	-291853933.40	-242350877.45

-520163086.00	-565730801.63	6- نتيجة العادية قبل الضرائب (4+5)	
-	-	الضرائب على النتائج الاستغلال العادية	695-698
107488852.30	-	الضرائب المؤجلة	692-693
477572957.33	575789359.63	المنتجات العادية	
		إجمالي الإيرادات من الأنشطة العادية	
-890247191.03	-1141520161.26	التكاليف العادية	
		إجمالي المصروفات من الأنشطة العادية	
-412674233.70	-565730801.63	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
		صافي الدخل	
		نتائج خارج الاستغلال	77
			67
-412674233.70	-565730801.63	نتيجة الدورة	12

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المؤسسة

### 3- عرض جدول التدفقات النقدية لمؤسسة TIFIB لفترة (2011/2010)

تعد قائمة التدفقات النقدية وفق الأساسي النقدي، أي تراعي ضمنها المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال الفترة المحاسبية، بدا من النقدية في أول الفترة وانتهاء بالنقدية في نهاية الفترة والهدف من إعداد هذه القائمة هو مساعدة المستثمرين والدائنين والأطراف المهتمة الأخرى في تحليلهم للنقدية خلال الفترة المحاسبية.

جدول التدفقات النقدية لمؤسسة TIFIB (2011/2010)

### جدول (3-5): التدفقات النقدية لمؤسسة TIFIB (2011/2010)

2011	2010	البيانات
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
395319995.64	719637862.60	الإيصالات من العملاء
-551279561.84	-599182574.33	المدفوعات للموردين والموظفين
-255755665.01	-333994023.57	الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة
	-3900000.00	النتائج الضرائب الدخل المدفوعة
		الدرجات العمليات قيد الانتظار
-411715231.21	-217438735.30	يتم تحديد النقدية قبل البنود غير العادية

134032773.62	2477059374.38	التدفقات العادية من البنود غير العادية
-277682457.59	2259620639.08	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أ
		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (ج)
	-639226.78	صرف الاستحواذ على أصول مادية وغير مادية
		مجموع من الأصول الملموسة وغير الملموسة
		صرف اقتناء الأصول المالية
		إيصالات من التخلص من الأصول المالية
3037297.02	133348.46	الفوائد المستلمة عن الاستثمارات المالية
		الأرباح والتناجح إيصالات حصة
3037297.02	-505878.32	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (ب)
		التدفقات المالية من الأنشطة التمويلية
		الإيصالات بعد إصدار الأسهم
		الأرباح والتوزيعات الأخرى
		الإيرادات من القروض
	-48866805.93	تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		منحة (132،131،74)
	-48866805.93	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المالية
		اثر التغيرات في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
-274645160.57	2210247954.83	بيان التدفقات النقدية للفترة (أ+ب+ج)
-1061040494.59	-3271288449.42	النقد المعادل في افتتاح ممارسة
-1335685655.18	-1061040494.59	النقد أو النقد المعادل في نهاية الممارسة
-274645160.59	2210247954.83	التغير في الفترة النقدية
138029073.11	2775798756.46	المصالحة مع نتيجة المحاسبة

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المؤسسة

4- عرض جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة TIFIB بسكرة (2011/2010)

يشكل جدول التغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي تأثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية ويقدم جدول تغيرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال يتكون من رأس المال الشركة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، والاحتياطات والنتيجة.

جدول (3-6): تغير الأموال الخاصة لمؤسسة TIFIB (2010)

ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
رصيد في 31 ديسمبر N-2	1000000				-1695722211.92
-تغير الطريقة المحاسبية -تصحيح الأخطاء الهامة -إعادة تقييم الثببتات -الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في حساب النتائج -تخصص المدفوعة -زيادة رأس المال -صافي نتيجة السنة المالية					-341775608.07
الرصيد في 31 ديسمبر N-1	1000000	0.00	0.00	0.00	-2496899813.69
-تغير الطريقة المحاسبية -تصحيح الأخطاء الهامة -إعادة تقييم الثببتات -الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في حساب النتائج -تخصص الأرباح المدفوعة -زيادة رأس المال - توحيد الحساب					-565730801.63

						-صافي نتيجة السنة المالية
-3062630615.32	0.00	0.00	0.00	1000000		رصيد في N/12/31

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المؤسسة

جدول (3-7): تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة TIFIB (2011)

الاحتياطات والنتيجة	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال الشركة	ملاحظة	
-2496899816.69				1000000		رصيد في 31 ديسمبر N-2
-341775608.07						-تغير الطريقة المحاسبية -تصحيح الأخطاء الهامة -إعادة تقييم الثببتات -الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في حساب النتائج -تخصص المدفوعة -زيادة رأس المال -صافي نتيجة السنة المالية
-3269942700.18 -565730801.63						
207312084.86	0.00	0.00	0.00	1000000		الرصيد في 31 ديسمبر N-1
134644582.72 -412674233.70						-تغير الطريقة المحاسبية -تصحيح الأخطاء الهامة -إعادة تقييم الثببتات -الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في حساب النتائج -تخصص الأرباح المدفوعة -زيادة رأس المال -توحيد الحساب -صافي نتيجة السنة المالية

-70717566.12	0.00	0.00	0.00	1000000		رصيد في N/12/31
--------------	------	------	------	---------	--	-----------------

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة بواسطة النسب للمؤسسة TIFIB بسكرة

### 1- النسب المالية

كما سبق وان ذكرنا نستخدم النسب المالية في التحليل المالي ليست الغاية في التحليل المالي، وإنما في الواقع أداة تستعمل من اجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة إلى العديد من التساؤلات المتعلقة بجدول التغيرات الأموال الخاصة والتي يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم الحصول عليها من طرف المؤسسة

1-1 نسب الربحية : وتقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الربحية} = \frac{\text{مجمّل الربح}}{\text{المبيعات}}$$

الجدول رقم ( 3-8) : حساب نسبة الربحية

2011	2010	النسب / السنوات
-520163086.00	-565730801.63	مجمّل الربح
5200340052.73	456388056.81	المبيعات
-0.1	-1.23	نسبة الربحية

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات نتائج المؤسسة

تحليل النتائج:

نسبة الربحية تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وتقوم نسب الربحية بتحديد علاقة هذه الأرباح بالمبيعات

والأصول وحقوق الملكية

من خلال الجدول نلاحظ :

ان المؤسسة في السنة 2010 و 2011 نسبة سالبة وهذا يعني ان المؤسسة خلال السنتين لم تقدم أرباحا وان

العلاقة بين المبيعات والأصول وحقوق الملكية لم تحقق أرباحا وهذه يؤدي إلى تراجع ربحية المؤسسة

1-1-2 نسبة صافي الربح : وتقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

الجدول رقم (3-9) : نسبة صافي الربح

النسب / السنوات	2010	2011
صافي الربح	-565730801.63	-412674233.70
المبيعات	456388056.81	5200340052.73
نسبة صافي الربح	-1.23	-0.1

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات نتائج المؤسسة

تحليل النتائج :

نسبة صافي الربح تعبر عن الربح الذي تحققه المؤسسة ومدى كفاءتها وقدرتها من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة في سنة 2010 حققت نسبة 1.23- ( سالبة ) لا تحقق الربح وكما نلاحظ في سنة 2011 انخفضت بنسبة 0.1- وكانت كذلك سالبة وهذا لا يعني انها قادرة على تحقيق فائدة وكفاءة المؤسسة ضعيفة

1-1-3 نسبة العائد على الأصول: وتقاس بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأصول}} \times 100$$

الجدول رقم (3-10) : حساب نسبة العائد على الأصول

النسب / سنوات	2010	2011
الربح الصافي	-565730801.63	-412674233.70
الأصول	268842992.24	2738458279.90
×100	-0.2104	-0.1506
نسبة العائد على الأصول	-21.04	-15.06

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات نتائج وجدول الأموال الخاصة بالمؤسسة

تحليل النتائج :

نسبة العائد على الأصول تستخدم كمؤشر لقياس وكفاءة المؤسسة في تحقيق وتوليد الأرباح

من خلال الجدول نلاحظ

ان المؤسسة حققت سنة 2010 نسبة سالبة (-21.04) وانخفضت خلال سنة 2011 بنسبة (-15.06) وكانت كذلك سالبة فهذا يعني ان المؤسسة ليست قادرة على تحقيق الأرباح.

1-2 نسبة الربحية بالنسبة للاستثمارات : وتقاس بالمعادلة التالية

مجمّل الربح قبل خصم الفوائد والضرائب

$$1-2-1 \text{ نسبة بيع الأصول} = \frac{\text{مجموع الاصول الملموسة}}{\text{مجمّل الربح قبل خصم الفوائد والضرائب}}$$

الجدول رقم (3-11): حساب نسبة بيع الأصول

2011	2010	النسب / سنوات
-520163086.00	-565730801.63	مجمّل الربح قبل خصم الفوائد والضرائب
1438236060.98	1382680888.09	مجموع الأصول الملموسة
-0.36	-0.41	نسبة بيع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على حسابات النتائج وجانب الأصول للميزانية للمؤسسة

تحليل النتائج :

توضح هذه النسبة مدى ربحية الأصول بعيدا عن كيفية تمويل هذه الأصول بمعنى انها تعبر عن الربحية التي تحصل عليها من استخدام الأصول ومن خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة حققت نسبة سالبة خلال السنتين وهذا يعني ان المؤسسة لن تحصل على ربحية من استخدام اصولها .

1-2-2 نسبة مجمل الربح على الأصول : وتقاس بالعلاقة التالية

مجمّل الربح بعد خصم الفوائد والضرائب

$$\text{نسبة مجمل الربح على الأصول} = \frac{\text{مجموع الاصول الملموسة}}{\text{مجمّل الربح بعد خصم الفوائد والضرائب}}$$

الجدول رقم (3-12) : حساب مجمل الربح الأصول الملموسة

2011	2010	النسوات / سنوات
-520163086.00	-565730801.63	مجمل الربح بعد خصم الفوائد والضرائب
1438236060.98	1382680888.09	مجموع الأصول الملموسة
-0.36	-0.41	نسبة مجمل ربح الأصول

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية الأصول للمؤسسة

### تحليل النتائج

مجمل الربح الأصول تعتبر عن صورة لعائد الأصول بعد خصم الضرائب بغض النظر عن مصدر تمويلها.

ومن خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة في 2010 حققت نسبة سالبة (-0.41) وكذلك لسنة 2011 حققت

نسبة سالبة (-0.36) فان اصول هذه المؤسسة لا تغطي قيمة الضرائب التي يفرض خصمها

1-2-3 نسبة صافي ربح رأس المال : وتقاس بالعلاقة التالية

صافي الربح بعد خصم الضرائب

نسبة صافي ربح رأس المال =

رأس المال أصحاب المشروع

الجدول رقم (3-13) : حساب نسبة صافي ربح رأس المال

2011	2010	النسب / سنوات
-412674233.70	-565730801.63	صافي الربح بعد خصم الضرائب
1000000.00	1000000.00	رأس مال أصحاب المشروع
-412.67	-565.73	نسبة ربح رأس المال

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على جدول الأموال الخاصة وجدول حسابات النتائج

### تحليل النتائج

نسبة صافي ربح رأس المال تعبر عن صافي عائد رأس مال أصحاب المشروع بعد خصم الضرائب ومن خلال الجدول نلاحظ

المؤسسة حققت خلال السنتين نسبة سالبة وهذا يعني ان عائد رأس مال المؤسسة ضعيف جدا.

### 1-2-4 نسبة صافي ربح رأس المال العادي : وتقاس بالعلاقة التالية

صافي الربح بعد خصم الضرائب وخصم الاسهم

نسبة صافي ربح رأس المال العادي =  $\frac{\text{صافي الربح بعد خصم الضرائب وخصم الاسهم}}{\text{رأس مال أصحاب المشروع - قيمة سهم ممتازة}}$

### الجدول رقم ( 3-14): حساب نسبة صافي ربح رأس المال العادي

النسب / سنوات	2010	2011
صافي الربح بعد خصم الضرائب وخصم اسهم ممتازة	-565730801.63	-412674233.70
رأس مال أصحاب المشروع - قيمة سهم الممتازة	249789998.13	3063630615
نسبة ربح رأس المال	-0.022	-0.134

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على حسابات النتائج وجانب الخصوم للميزانية المؤسسة

### تحليل النتائج

نسبة صافي ربح رأس المال تعبر هذه النسبة عن صافي ربح أصحاب الاسهم العادية وتستخدم عادة في مجال المقارنة بين منشآت او أكثر في مجال نشاط الواحد

ومن خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة حققت نسبة سالبة في السنة 2010 و 2011 وهذا يعبر عن ربح ضئيل بالنسبة لأصحاب الاسهم العادية

1-2-5 معدل العائد على الاستثمار : وتقاس بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول العاملة}} \times 100$$

الجدول رقم (3-15): حساب معدل العائد على الاستثمار

النسب / سنوات	2010	2011
صافي الربح بعد خصم الضرائب	-565730801.63	-412674233.70
رأس مال أصحاب المشروع	1305744104.15	1300222218.09
×100	-0.433	-0.40
نسبة ربح رأس المال	-43.32	-40.01

المصدر : من إعداد الطالبة من الاعتماد على جدول حسابات النتائج والجانب الأصول للميزانية المؤسسة

### تحليل النتائج

نسبة معدل العائد على الاستثمار هو أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات ويشير الى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة حققت نسبة سالبة و متقاربة خلال السنتين 2010 و 2011 وهذا المعدل لا يؤشر لا يساعد المؤسسة في تقييم ادائها.

1-3 نسبة المردودية وتقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

الجدول رقم ( 3-16): حساب نسبة مردودية الأموال الخاصة

النسب / سنوات	2010	2011
ربح الصافي	-565730801.63	-412674233.70
الأموال الخاصة	1000000.00	1000000.00
×100	-565.73	-412.67
نسبة مردودية الأموال الخاصة	-56.57	-41.26

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول حسابات النتائج للمؤسسة

### تحليل النتائج

نسبة مردودية الأموال الخاصة تعبر عن نتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين وتمثل هذه النسبة اهم النسب المالية لان الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين وكلما كانت النتيجة مرتفعة كلما زادت اهمية وجاذبية اسهم المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة حققت سنة 2010 و 2011 نتيجة سالبة وهذا يعني انها في حالة ضعف ولا يؤكد على قوة المؤسسة

### 1-3-2 نسبة مردودية النشاط وتقاس بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الاعمال}} \times 100$$

الجدول رقم ( 3-17): حساب مردودية النشاط

النسب / سنوات	2010	2011
الربح الإجمالي	-565730801.63	-412674233.70
رقم الاعمال	456388056.81	520340052.73
%100	-1.239	-0.9996
نسبة مردودية النشاط	-123.9	-99.96

مصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للمؤسسة

تحليل النتائج

نسبة مردودية النشاط تعبر عن رقم الأعمال فضخامة رقم الاعمال في بعض الاحيان مضلا لان الزيادة نشاط المؤسسة يتزامن مع تزايد الاعباء الكلية والتي قد تمتص كل رقم الاعمال وتسخر معها الأرباح وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المديرين في إدارة رقم الاعمال والأعباء الكلية ومن خلال الجدول نلاحظ

المؤسسة حققت خلال سنة 2010 ( -1.239 ) وفي السنة الموالية 2011 حققت نسبة 0.99- انخفضت بنسبة 0.24- ولكن هذا لا يعني كفاءة المديرين في ادارة الاعمال والاعباء الكلية جيدة

1-3-3 المردودية المالية : وتقاس بالعلاقة التالية

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{المردودية المالية}$$

الجدول رقم (3-18) : حساب نسبة المردودية المالية

النسب / سنوات	2010	2011
النتيجة الصافية	-565730801.63	-412674233.70
الأموال الخاصة	1000000.00	1000000.00
نسبة المردودية المالية	-565.73	-412.67

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج و جدول تغيرات الأموال الخاص

### تحليل النتائج

نسبة المردودية المالية تعبر هذه النسبة تقدير العائد خلال الدورة الاستغلال مقارنة مع الأموال الخاصة المستعملة وعلى هذا العائد يمكن للمسير المالي اقتراح الخطط الجديدة لاستمرار

من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة خلال سنتين 2010 و 2011 حققت نسب سالبة وهذا يعني لا يستطيع المسير بهذا العائد اقتراح خطط جديدة ولا يحقق نتائج مرجوة

1-4 نسبة تكوين رأس المال وتقاس بالمعادلة التالية:

أموال الغير (الديون الكلية)

1-4-1 نسبة المديونية (أموال الغير) الى صافي أموال أصحاب المشروع =

صافي أموال أصحاب المشروع

الجدول رقم (3-19): حساب نسبة المديونية

النسب / سنوات	2010	2011
أموال الغير	402000000.00	402000000.00
صافي أموال أصحاب المشروع	1000000.00	1000000.00
نسبة المردودية إلى صافي أموال أصحاب المشروع	402	402

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على جانب الخصوم و جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة

### تحليل النتائج

نسبة تكوين رأس المال او نسب المديونية من اعتماد المؤسسة في تمويلها على الأموال المقترضة وذلك فان تحليل هذه النسب له اثره على ربحية المنشأة

ومن خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة حققت خلال سنتين نسبة موجبة وهذا يعني ان المؤسسة تعتمد في تمويلها على الأموال المقترضة وهذا ليس جيد للمؤسسة

#### 1-3-2 نسبة العائد على حقوق الملكية وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

حق الملكية

الجدول رقم (3-20): حساب نسبة العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة

النسب / سنوات	2010	2011
صافي الدخل	-565730801.63	-412674233.70
حق الملكية	1000000.00	1000000.00
العائد على حقوق الملكية	-565.73	-412.67

### تحليل النتائج

نسبة العائد على حقوق الملكية تعبر عن العائد الذي تحققه المؤسسة للمساهمين، حيث يلعب دورا هاما في قرارات الاستثمارية الخاصة بالملاك الى تزايد في هذا المعدل

من خلال الجدول نلاحظ المؤسسة حققت في 2010 نسبة ( -565.73 ) سالبة وكذلك في سنة 2011 حققت

نسبة ( -412.67 ) في هذه الحالة فان المؤسسة لا تحقق العائد للمساهمين ولا تستطيع اخذ اي قرارات استثمار

3-4-1 نسبة الدين لحقوق الملكية وتقاس بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} = \text{نسبة الدين إلى حقوق الملكية}$$

الجدول رقم (3-21) : حساب نسبة الدين الى حقوق الملكية

النسب / سنوات	2010	2011
إجمالي الالتزامات	2688424992.24	2738458279.90
إجمالي حقوق الملكية	1000000.00	1000000.00
نسبة الدين الى حقوق الملكية	-2.68	-2.73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جانب الخصوم للميزانية المؤسسة

تحليل النتائج

نسبة الدين الى حقوق الملكية تعبر عن العلاقة بين الأموال المقدمة من الدائنين لتمويل الأصول والأموال المقدمة من

أصحاب المشروع للغرض ذاته

ومن خلال الجدول نلاحظ

ان المؤسسة سنة 2010 و 2011 حققت نسبة موجبة فهذا يعني ان الأموال المقدمة من الغير أكبر من الأموال المقدمة من أصحاب الشراكة وهذا ليس جيدا كلما كانت منخفضة استطاعت المؤسسة ان تتعامل بمرونة مع الدائنين

**1-4-4-4** نسبة معدلات الدوران الإجمالية وتقاس بالمعادلة التالية :

صافي المبيعات

$$\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{نسبة معدل دوران الأموال الخاصة}$$

جدول رقم ( 3-22): حساب نسبة معدل دوران الأموال الخاصة

النسب / سنوات	2010	2011
صافي المبيعات	456388056.81	520340052.73
الأموال الخاصة	1000000.00	1000000.00
نسبة دوران الأموال الخاصة	456.38	520.34

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على جدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول حسابات النتائج للمؤسسة

**تحليل النتائج**

نسبة معدل دوران الأموال الخاصة فتظهر هذه النسبة الدينامية من الأموال الخاصة على تحقيق مبيعات المؤسسة وارتفاع هذه النسبة مؤشر على كفاءة الاستثمار

ومن خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة خلال السنتين 2010 و 2011 حققت نسبة موجبة وهذا يعني انها قادرة على كفاءتها في الاستثمار وكان ارتفاع النسبة من سنة 2010 الى سنة 2011 ب (63.96)

**2- تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة بواسطة التوازنات المالية**

**1-2 رأس مال العامل الخاص ويقاس بالمعادلة التالية**

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$(2010) \text{ رأس مال العامل الخاص} = 13057744104.15 - 1000000.00$$

$$= 12957744104.1$$

$$(2011) \text{ رأس مال العامل الخاص} = 1300222218.92 - 1000000.00$$

$$= 1200222218.92$$

يعبر رأس مال العامل الخاص على مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية المساهمين للأصول الثابتة، او مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستغناء بالموارد المالية الاجنبية

نلاحظ من خلال المعادلة السابقة ان المؤسسة حققت خلال السنتين 2010 و 2011 نسب متقاربة وسالبة وهذا يعني ان المؤسسة لا تستطيع التحكم في الاستقلالية المالية للمؤسسة

## 2-2 صافي رأس المال العامل ويقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

$$(2010) \text{ صافي رأس المال العامل} = 1682860039.84 - 2688424992.24$$

$$= 1005564952.4$$

$$(2011) \text{ صافي رأس المال العامل} = 2011680346.46 - 273845827.9$$

$$= 72677933.44$$

## تحليل النتائج

ومن خلال النتيجة السابقة هذا يدل على ان المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها المتداولة باصولها المتداولة

## 3- مؤشر النشاط التشغيلي وتقاس بالمعادلة التالية :

صافي التدفقات النقدي التشغيلي

$$= \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد}}{\text{مؤشر النشاط التشغيلي}}$$

صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد

الجدول رقم ( 3-23 ): حساب مؤشر النشاط التشغيلي

النسب / سنوات	2010	2011
صافي التدفقات النقدي التشغيلي	2259620639.08	-277682457.59
صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد	-273876868.23	-277812208.55
مؤشر النشاط التشغيلي	-8.251	0.999

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية للمؤسسة

### تحليل النتائج

نسبة مؤشر النشاط التشغيلي وقياس مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي

من خلال الجدول نلاحظ ان هذه النسبة مقدرة أطول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، حيث انها

حققت في السنة 2010 نسبة 8.25- أي أنها نسبة سالبة حققت عجز وفي سنة 2011 نسبة 0.099

حققت نسبة موجبة

### 3-2 نسبة تدفقات النقدي التشغيلي تقاس بالمعادلة التالية:

نسبة التدفق النقدي التشغيلي = إجمالي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

الجدول ( 3-24 ): حساب نسبة التدفق النقدي التشغيلي

النسب / سنوات	2010	2011
إجمالي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية	2259620639.08	-277682457.59
صافي المبيعات	456388056.81	520340052.73
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	4.95	-0.53

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول التدفقات النقدية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة

### تحليل النتائج

نسبة التدفق النقدي التشغيلي وهي تعكس مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية

ومن خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة حققت نسبة موجبة ( 4.95 ) في سنة 2010 وهذا يعني انها لديها تبع سياسة الائتمان في تحصيل النقدية وهي توضح قدرة أطول مؤسسة ولكن نسبة تراجعت في سنة 2011 لتصل إلى -0.53 نسبة سالبة اي ان مؤسسة حققت عجزا

### 3- الاستقلالية المالية الذاتية تقاس بالمعادلة التالية :

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون}} = \text{نسبة الاستقلالية المالية}$$

جدول رقم (3-25): حساب نسبة الاستقلالية المالية

النسب / سنوات	2010	2011
الأموال الخاصة	1000000.00	1000000.00
الديون	402000000.00	402000000.00
نسبة الاستقلالية المالية	0.002	0.002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول تغيرات الأموال الخاصة وجانب الخصوم للميزانية المحاسبية

### تحليل النتائج

حتى تكون للمؤسسة استقلالية مالية عن دائئها يجب أن تكون اكبر تماما من 1 ولا تتعرض لضغوطات خارجية في التسيير

من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة حققت خلال السنتين 2010 و 2011 نسبة ثابتة ب (0.002) وهذا يعني أن ليست لديها استقلالية مالية عن دائئها.

نلاحظ من خلال ميزانية المؤسسة إن أصولها سنة 2010 حققت نسبة 0.48 من خلال الأراضي والمباني والأصول المادية الأخرى، وفي سنة 2011 فكانت النتيجة بنسبة 0.43 ، فنلاحظ أن سنة 2011 انخفضت قيمة الأصول ب 0.01 من مجموع الأصول، بالإضافة إلى زيادة قيمة المخزون في سنة 2010 بنسبة تصل إلى 0.025 مقارنة بنسبة 2011، التي انخفضت بنسبة 0.22 من مجموع الأصول.

كما نلاحظ أن خزينة المؤسسة انخفضت من سنة 2010 إلى سنة 2011 بفارق قيمة والتي تقدر ب 28435187.78 ومن تحليل أصول المؤسسة نجد أنها خلال السنتين 2010 و 2011 لا تستطيع تغطية التزاماتها لأنها تعتمد في تمويل استثماراتها على الديون وهذا ما ينعكس سلبيا على أفاقها في توسع بزيادة إستثماراتها. وهذا راجع إلى بداية تطبيق النظام المحاسبي الجديد في هذه السنة مما اثر على وضعية المؤسسة.

و بعد الدراسة وتحليل النسب المالية ومقارنتها خلال السنتين ( 2010-2011) نستنتج أن وضعية المؤسسة تسير نحو التدهور، وهذا راجع لسوء التسيير ونقص الكفاءة، وعدم إستغلال مواردها، فان الأموال الخاصة بالمؤسسة فإنها لا تستطيع تغطية التزاماتها وخلق فرص استثمارية جديدة، وبالتالي كلما كانت قيمة الأموال الخاصة في المؤسسة أكبر كلما زاد توسع الاستثمار وزاد حجم المؤسسة، وتجدد هياكلها المختلفة، وهذا راجع الى اتخاذ قرار استثماري في استغلال الأمثل للأموال الخاصة، فعلى المؤسسة تحسين وضعيتها من خلال التسيير الجيد لمواردها ورفع كفاءتها وخلق فرص جيدة للاستثمار.

### خلاصة الفصل

من خلال التحليل لوضعية المؤسسة محل الدراسة والتي تم فيها دراسة جدول تغيرات الأموال الخاصة والتي اعتمدنا فيها على دراسة رأس مال الشركة وكذلك على القوائم المالية الأخرى وتحليلها بواسطة النسب المالية التي توضح الوضعية المالية للمؤسسة

فإن المؤسسة محل الدراسة قد طبقت النظام المحاسبي المالي سنة 2010 إلا أن مجموعة كبيرة من الموظفين بها ما زالوا يعانون من نقص التأهيل، وكذلك إدارة المؤسسة تعاني من خلل والممثل في سوء التسيير مواردها وعدم استغلال المعلومات الحاسبية ونقص التأهيل نظرا لوضعيتها المتدهورة

خاتمة

### خاتمة

يقوم موضوع التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، لذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى ان النسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم

وفي هذا السياق فقد حاولنا تناول موضوع تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة الذي يعتبر قائمة من قوائم المالية، من خلال معالجة إشكالية البحث والتي تدور حول أهمية تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن اجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى

تناولنا في الدراسة النظرية فصلين وجمعت بين شقي الموضوع، حيث تطرقنا في الفصل الاول على جدول تغيرات الأموال الخاصة والمعلومات المتعلقة به والعوامل المؤثرة فيه أما في الفصل الثاني قد تناولنا القرارات الاستثمارية أما في الدراسة الميدانية فقط حولنا إسقاط أدوات وأساليب التحليل المالي التي تطرقنا إليها في الفصل الاول على القوائم المالية لمؤسسة النسيج والتجهيز TIVIB بسكرة

### • النتائج

- يعتبر جدول تغيرات الأموال الخاصة مصدر مهم للمعلومات المستخدمين من اجل اتخاذ القرار الاستثماري
- يعتبر التحليل من أهم عمليات من اجل كشف نقاط قوة وضعف المؤسسة
- يتم اتخاذ القرارات بعد المرور بعدة مراحل بدءا بجمع المعلومات وتحليلها وصولا إلى اتخاذ القرار الاستثماري الأنسب وتحليل نتائجه
- تعتبر عملية اتخاذ القرار الاستثماري من أهم خطوات الاستثمار وأصعبها
- يعتبر الجدول تغيرات الأموال الخاصة ضمن الخمس القوائم المالية التي تتوافق مع معايير المحاسبية الدولية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، فمن خلال هذا الجدول يتم تحليل الحركات المنحزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة.

## خاتمة

### ● الاقتراحات والتوصيات

وبناء على ما تقدم من نتائج، يمكن اقتراح بعض التوصيات من اجل تحسين وضعية المؤسسة والتي يمكن سردها في النقاط التالية:

- تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي،
- كما نترك مجال مفتوحا أمام الطلبة والباحثين لتوسيع وإثراء هذا الموضوع بشكل أكثر لأنه يعتبر من المواضيع الهامة في الحياة الاقتصادية
- على المؤسسة ان تقوم بتأهيل الإطارات المختصة في تحليل المعلومات المحاسبية استغلالها بطريقة مثلى ترجع على المؤسسة بالمنفعة.

### ● أفاق الدراسة

- نقترح أفاق الدراسة التالية :
- المعايير الدولية في إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام الجديد.
- أثر النظام المحاسبي الجديد على القوائم المالية .
- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية بعقود مستقبلية .

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### الكتب

1. احمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، نظام المعلومات الخدمة لمتخذي القرارات، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2004)،
2. احمد ماهر، اتخاذ القرارات بين العلم والابتكار، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2008)،
3. أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005)،
4. جمال الدين العويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2005)،
5. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان، الأردن، الوارق النشر التوزيع، 2004)،
6. خالد جمال الجعبارات، معايير التقارير المالية الدولية **IFRS & IAS, 2007**، (عمان، الأردن، ط2008، 1)،
7. خليل محمد الحسن الشماع وآخرون، مبادئ الإدارة، (دار الجامعية، بغداد، 2008)،
8. رضوان حلوة، وآخرون، أسس المحاسبة المالية، (عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004)،
9. سعدون مهدي الساقبي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة)
10. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل لاتخاذ القرار، (مصر، المكتبة العربية الحديثة، ط 2000، 2)،
11. عبد الغفار حنفي، إستراتيجية الإدارة المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، (كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2008)
12. عبد الكريم احمد عاطف، مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات، (ندوة، الجمهورية اليمنية، مركز الدراسات والبحوث اليمني 2003)
13. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية (الإبراهيمية، الإسكندرية، دار الجامعة، 2006)

## قائمة المراجع

14. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ( دار مجداوي للنشر والتوزيع، ط2، 1999)،
15. علي خلف حجاجه، اتخاذ القرارات الإدارية، (عمان، دار قنديل للنشر والتوزيع، ط 2004، 1)،
16. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2001)،
17. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2001)،
18. مبارك لسوس، التسيير المالي، ( الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004)،
19. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، (مصر، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2004، 1)،
20. محمد الصيرفي، التحليل المالي من وجهة نظر المحاسبة الإدارية، (القاهرة، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2014، 1)،
21. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، (الإسكندرية، الدار الجامعية 1998)،
22. محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، الادارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، (كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، دار الجامعية)،
23. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، (عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2006، 2)،
24. معراج الهواري، وآخرون، القرار لاستثماري في ظل عدم التأكد والأزمة المالية، (الأردن، عمان، دار كنوز المعرفة، ط2013، 1)،
25. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الاول، ( الجزائر، دار المحمدية العامة، 1988)،
26. نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009)،

الكتب باللغة الأجنبية

PATRICK PIGET ,la gestion financière ,Edition Economica ;1998

## قائمة المراجع

PIERRE, PAUCHER, Mesure de la performance financière de l'entreprise, Edition, O, P, U, 1993, P

### الأطروحات والمذكرات

1. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، (رسالة ماجستير منشورة، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009)،
2. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية (دروس وتطبيقات)، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2006، 1)،
3. هلا بسام عبد الله القصين، استخدام النسب المالية للتسيير بدفتر الشركات، (جامعة الاسلامية، غزة، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، يوليو، 2004)،
4. محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، (الإسكندرية، مصر، دار الوفاء للنشر، 2006)،
5. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، (رسالة ماجستير منشورة، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012)،
6. عدنان عواد الشوابكة، دور نظام وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، (الأردن، دار اليازوري، الطبعة العربية، 2001)،
7. طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، (عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2015، 2)،
8. شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفقاً لمعايير محاسبية الدولية، (رسالة ماجستير منشورة، تخصص المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009)،

## قائمة المراجع

9. سليمة نشينش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري المالي، (رسالة ماجستير، تخصص فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، 2005)
10. خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، (الأردن، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط 1، 2006)
11. حياة زيد، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم، (رسالة ماجستير، منشورة، تخصص أسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014)
12. حسين علي مشرفي، نظريات القرارات الإدارية، مدخل كمي في الإدارة، (المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1997)،
13. جمال الدين العويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2005)

### الملتقيات والدوريات

1. بوشناق أحمد، أساليب التحليل الكمي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول " المنطقة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد "، المركز الجامعي، بشار
2. منصور الزين، أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية، وأبعاد الإفصاح والشفافية، (مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول " النظام المحاسبي المالي في مواجهة معايير الدولية المحاسبية (IAS-IFR) والمعايير الدولية للمراجعة (IAS) المنعقد في فترة 13-14 ديسمبر، 2011، جامعة سعد دحلب، البليدة)،

## قائمة المراجع

---

### النصوص التشريعية التنظيمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 46191 الصادر في 2009/03/25 والمتضمن

### المواقع الالكترونية

<http://www.anawi.infro/wp-content/uploads/2010/09/%B9>

<http://etudiantdz.net/vb/t19866.html>

# قائمة الملاحق

الشكل رقم (3-3) الهيكل التنظيمي لمؤسسة النسيج و التجهيز بسكرة TIFIB

